

البحث الثانى

المفاضلة بين البطالة والتضخم

دراسة نظرية تحليلية

د * سهير محمود معتوق

الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد - كلية التجارة جامعة حلوان

مقدمة :

قام فيليبس A.W. Phillips فى عام ١٩٥٨ بدراسة احصائية تستهدف بحث تأثير معدل البطالة (مأخوذا كقياس لدرجة فائض الطلب فى سوق العمل) على معدل تغير الأجور النقدية (١) وقد توصل الى وجود علاقة عكسية ، مستقرة وطويلة الأجل بين معدل ارتفاع الأجور النقدية ومعدل البطالة فى المملكة المتحدة خلال الفترة ١٨٦١ - ١٩٥٧ (٢) . وقد أصبحت هذه العلاقة - الاحصائية - تعرف بعد ذلك فى الأدب الاقتصادى بالمنحنى « فيليبس » .

وعلى الرغم من أن العلاقة الأصلية لفيليبس كانت بين معدلات البطالة ومعدلات نمو الأجور النقدية ، إلا أن الاقتصاديين قد اعتادوا بعد ذلك على احلال معدل ارتفاع الأجور النقدية بمعدل التضخم فى دراساتهم التطبيقية التى قاموا بها لاختبار مدى صحة منحنى فيليبس والعلاقة التى يقوم عليها فى العديد من البلاد الصناعية بحيث أصبح هذا المنحنى يفيد وجود علاقة عكسية - غير خطية - بين معدل البطالة ومعدل التضخم حيث ترتبط المعدلات المرتفعة من التضخم بمعدلات منخفضة من البطالة والعكس صحيح (٣) .

وقد أصبح منحنى فيليبس - بوضعه هذا - يفيد وجود مجموعة من التوليفات المختلفة البديلة بين التضخم والبطالة والمتاحة أمام السلطات

القائمة على أمر تحقيق الاستقرار الاقتصادى والتي يمكنها الاختيار بينها وفقا للاوزان التى تعطىها لمساوىء كل منها(٤) .

وقد لقي منحى فيليبس بعد ذلك قبولا سريعا بين الاقتصاديين كما استندت اليه السياسة الاقتصادية للبلاد الغربية الكبرى حيث ساد الاعتقاد فى أنه يوجد بالنسبة لكل بلد منحى لفيليبس والذى يمكن التقليل من أثاره عن طريق اتخاذ الاجراءات المناسبة التى تستهدف تحريكه جهة اليسار .

وهكذا ، حقق التحليل الخاص بمنحى فيليبس نجاحا كبيرا والذى يرجع الى بساطة فكرته واستخدامها فى المناقشات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية . غير أن وجهة نظر الاقتصاديين عن هذا المنحى قد أخذت فى التغير فى السنوات الحديثة .

فمع نهايات السنوات الستينية بدأت الشكوك تثور حول مدى صحة وجدوى المفاضلة بين البطالة والتضخم التى يعبر عنها منحى فيليبس ، وذلك على المستويين العملى والنظرى .

فعلى المستوى العملى ، ذهبت الأحداث والوقائع فى دول أوروبا الغربية على عكس هذه المفاضلة حيث أظهر الواقع الخاص بالفترة ١٩٦٧ - ١٩٦٩ أنه رغم أن التضخم قد زادت حدته فان معدل البطالة ظل دون تغير يذكر ، أى أن هذا التضخم المسرع عجز عن « مفايضة » معدل منخفض للبطالة وانما كان متطلبا فقط للاحتفاظ بمعدل ثابت لها .

ثم ما لبث الوضع أن ازداد سوءا مع مقدم السبعينات حيث تصاعد كل من معدل البطالة ومعدل التضخم - وهى الظاهرة التى أطلق عليها « التضخم الركودى » أو « الكساد التضخمى » Stagflation وهو أمر يتناقض مع المنطق الذى استند اليه منحى فيليبس وسارت على هديه السياسة الاقتصادية فى هذه الدول لسنوات عديدة .

وعلى المستوى النظرى ، حدثت تطورات عديدة فى تحليل منحى فيليبس أدت أيضا الى التشكيك فى مدى صحته .

فقد أكد البعض من الاقتصاديين - مستندين الى ما يسمى بـ « فرضية المعدل الطبيعي للبطالة » *The natural rate of unemployment hypothesis* أن العلاقة بين التضخم والبطالة والتي يوضحها منحني فيليبس - ان وجدت - لن تكون سوى علاقة قصيرة المدى وأنه لا توجد في المدى الطويل أية علاقة من هذا النوع .

يل ذهب البعض الآخر - مستندا الى « فرضية التوقعات الرشيدة » *Rational expectations hypothesis* الى حد انكار وجود مثل هذه العلاقة المذكورة - حتى في المدة القصيرة - ومعنى هذا أنه لا توجد مفاضلة أمام صانعي السياسة لكي يستغلونها ، وبالتالي فان السياسة الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي لن تكون قادرة على التأثير في الناتج والتشغيل - حتى في المدة القصيرة .

وتستهدف هذه الدراسة تحليل مفهوم منحني فيليبس وعلاقة المفاضلة التي يقوم عليها بالإضافة الى المطولات النظرية التي اتجهت الى انكار امكانية قيام مثل هذه العلاقة والمنطق الذي استندت اليه في هذا الشأن لنرى كيف أنها غيرت من تقبل الاقتصاديين لهذا المنحنى وساهمت في هدم وتقويض الفكرة التي قام عليها أو على الأقل التشكيك في مدى صحتها (٥) .

وسوف نبدأ - لهذا الغرض - بإشارة سريعة الى انعدام المفاضلة بين البطالة والتضخم في التحليلين الكلاسيكي والكينزي ، ثم نقلو ذلك بتحليل نظري لمنحنى فيليبس حيث نبين العلاقة العكسية التي يقوم عليها والتي تربط بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور الاسمية وكيف أمكن تحويلها الى علاقة بين البطالة والتضخم .

ثم نتعرض بعد ذلك لتطورين نظريين أساسيين من التطورات التي ساعدت على تغيير النظرة الى منحني فيليبس وعلى التشكيك في مدى صحته ونقصد بهما « فرضية المعدل الطبيعي للبطالة » و « فرضية التوقعات الرشيدة » ومدلولات كل منها بالنسبة للسياسة الاقتصادية ومدى صحة المفاضلة بين البطالة والتضخم ، وننتهي الى خاتمة نبين فيها مدى واقعية هذه المفاضلة .

١ - انعدام المفاضلة بين البطالة والتضخم فى الفكر الكلاسيكى والكينزى :

افترضت المدرسة الكلاسيكية أن الوضع التوازنى للاقتصاد يقتصر
بالتشغيل الكامل لكافة عناصر الانتاج بما فيها العمل .

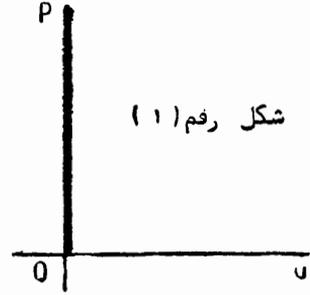
ويقصد بالتشغيل الكامل للقوة العاملة أنه عند الأجر السائد لا يوجد
عامل يبحث عن عمل ولا يجده ، فكل من يرغب من العمال فى العمل عند
هذا الأجر سيجد طلبا كافيا لامتناس عمله ، ومن ثم فحين يتحقق التوازن
فان البطالة التى يحتمل وجودها حينئذ لا يمكن أن تكون بطالة اجبارية وانما
هى بطالة اختيارية (ترجع الى رغبة بعض العمال فى عدم العمل) (٦)
ومؤقتة .

ومن هنا استبعد الكلاسيك أماكن وجود العمال (أو الموارد الاقتصادية
بصفة عامة) فى حالة بطالة حيث أن انتشار البطالة بين العمال يؤدى الى
انخفاض الأجر الحقيقية مما يدفع المنظمين الى زيادة الطلب على العمال
فزيادة الانتاج وعودة الاقتصاد الى حالة التوازن من جديد (٧) .

أما فيما يتعلق بالتضخم ، فهو يتحدد - وفقا للكلاسيك - بعرض
النقود . فمن المعروف أنه وفقا للنظرية الكمية ، يتحدد المستوى العام للأسعار
بحجم المبادلات (أو الحجم الحقيقى للانتاج) والذى يتحدد بعوامل موضوعية
 ويفترض ثباته (نظرا لموجود الاقتصاد دائما عند التشغيل الكامل) وبسرعة
دوران النقود التى تعتمد على عادات المجتمع المتعلقة بالمدفوعات والمفترض
عدم تغييرها - على الأقل فى المدة القصيرة - ثم بكمية النقود التى يؤدى
تغييرها الى تغييره .

ومعنى هذا أننا اذا رسمنا محورين أحدهما (الأفقى) يعبر عن مستوى
البطالة (u) والآخر (الرأسى) يعبر عن معدل التضخم (P)
فان الاقتصاد - فى حالة التوازن - يعبر عنه اذن بنقطة كائنة
على المحور (P) حيث (u=0) (تضخم بدون بطالة)

وهذا يعنى بالطبع عدم وجود مفاضلة بين البطالة والتضخم . فاذا كانت الدولة يمكنها التحكم فى عرض النقود ، فيمكنها حينئذ اختيار معدل للتضخم مساو للصفر ($P=0$) ومن ثم وضع الاقتصاد فى حالة يعبر عنها بنقطة الأصل (0)



ومع حدوث الأزمة العالمية الكبرى ، اتضح أنه يمكن أن توجد بطالة مرتفعة وأن تستمر سنوات عديدة ، وأصبح من غير المفيد وصف هذه الحالة بأنها حالة توازن مؤقت .

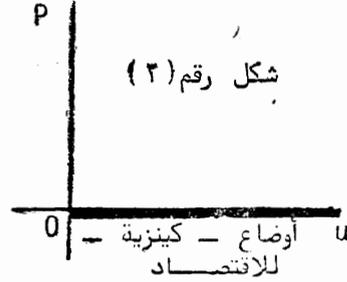
وهنا كتب كينز نظريته العامة واعترض فيها على نظرية التوظيف الكلاسيكية والتي فشلت فى تشخيص أسباب الكساد الكبير ، وبين أن الحالة العادية والأقرب للحدوث - للاقتصاد الرأسمالى هى التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل ، وأن هذا الأخير يمثل حالة خاصة - عارضة - وليست عامة وأنه لا يوجد أى نظام ألى يستند الى اليد الخفية يتكفل ببقاء الطلب بصفة مستمرة عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الانتاجية للمجتمع ، ويعيد التوازن اذا ما تعرض لأى اختلال .

وقد افترض كينز جمود الأجور (وبالذات فى اتجاه الانخفاض) وليس مرونتها وأرجع ذلك الى نمو نقابات العمال وتأثيرها الهام فى تحديد مستويات الأجور ومنعها من التقلبات . كذلك أقر كينز بواقعية البطالة الاجبارية - والتي أرجعها الى نقص الطلب الفعال - ومن ثم أكد على خطأ افتراض التشغيل الكامل كأساس للتحليل ووضع أن البطالة سوف تظل مشكلة قائمة فى المدى الطويل اذا لم تتدخل الدولة وتقوم بدور كبير فى علاج ما يواجه الاقتصاد - المعنى - من أزمات ، وقام بتحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التى ينبغى اتباعها حتى يتحقق التشغيل الكامل واقترح بهذا الصدد بعض السياسات المالية والنقدية .

أما فيما يتعلق بالأسعار ، فعلى حين تتمتع بالمرونة والقابلية للتغير فى تحليل الكلاسيك ، فقد افترض كينز أنها تخضع لجمود كبير - ومعنى هذا أن معدل التضخم يساوى اذن الصفر .

ومن هنا فان النقاط الممكنة والممثلة لوضع الاقتصاد - الكينزى - هي

اذن تلك الكائنة على المحور المعبر عن البطالة (u) حيث $(P=0)$ (أ) (بطالة بدون تضخم) وهذه الحالة مخالفة تماما لتلك الخاصة بالنموذج الكلاسيكى - ولكنها تعنى أيضا عدم وجود « مفاضلة » بين البطالة والتضخم .



٢ - منحنى فيليبس : تحليل نظرى :

ان التجديد الأساسى فى منحنى فيليبس تمثل فى توضيحه ان البطالة يمكن أن توجد وتتعاصر مع التضخم - على عكس التحليلين الكلاسيكى والكينزى وهذا له مدلولات هامة . فقد نظر الى مهمة صانعى السياسة فى الأربعينات والخمسينات على أساس أنها تتمثل فى تحقيق التشغيل الكامل دون تضخم حيث اعتقد أن استقرار الأسعار والتشغيل الكامل يمكن التوصل اليهما على أساس أنهما هدفان غير متعارضان بحيث يمكن القضاء على البطالة دون احداث التضخم .

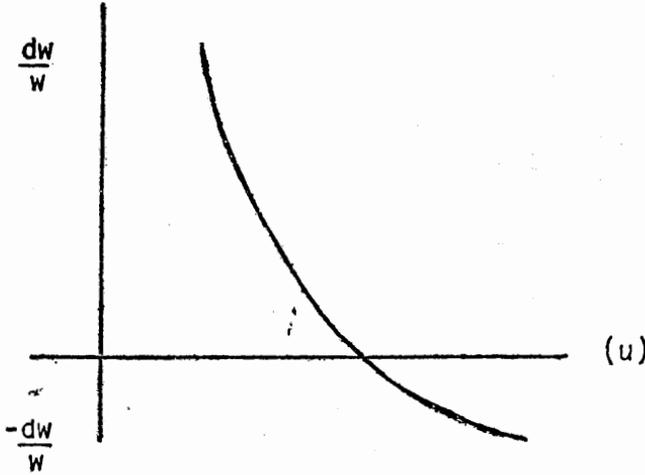
ولكن وفقا لمنحنى فيليبس ، على ما سوف نرى ، يعد استقرار الاسعار والتشغيل الكامل بمثابة أهداف غير متسقة ومتعارضة بحيث أن تحقيق قدر أكبر من أحد هذه الأهداف يتم فقط على حساب قدر أقل من الآخر وهو ما يعطى مجالاً للمفاضلة بينهما .

٢ - ١ الصورة المبدئية لمنحنى فيليبس : العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير فى الأجور :

صاغ فيليبس نتائج دراسته التى قام بها عام ١٩٥٨ والسابق الاشارة اليها فى صورة علاقة تربط بين معدلات الأجور وبين مستويات البطالة ومؤداها أن انخفاض حجم البطالة يرفع معدلات الأجور أعلى (٩) .

ويوضح الشكل التالى منحنى فيليبس - فى صورته المبدئية - حيث

يشير المحور الأفقى الى معدل البطالة (u) ويشير المحور الرأسى لمعدل
ارتفاع الأجور $\frac{dw}{w}$



شكل رقم (٣)
منحنى فيليبس للاقتصاد البريطاني

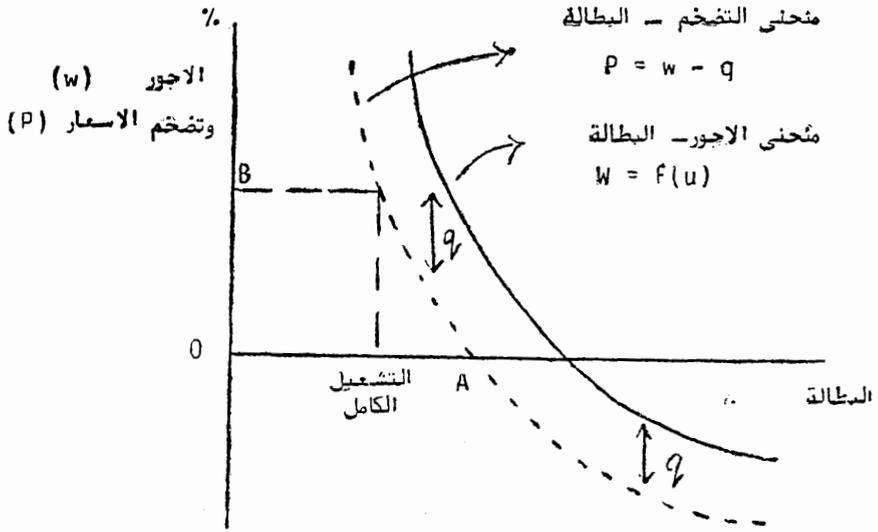
٢ - ٢ تحويل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل الاجور الى علاقة بين
البطالة والتضخم :

قام العديد من الاقتصاديين فى دراساتهم التطبيقية التى تستهدف اختبار
منحنى فيليبس ومدى انطباقه على العديد من البلاد الصناعية الغربية (١٠)،
باحلال معدل ارتفاع الأجور بمعدل التضخم ومن ثم تحويل العلاقة بين الأجور
والبطالة الى علاقة بين التضخم والبطالة (١١) .

وقد تم هذا التحويل عن طريق افتراض أن معدل التغير فى الأسعار
(P) يساوى الفرق بين معدل التغير فى الأجور الاسمية (w) ومعدل
تغير انتاجية العمل (q) :

$$P = w - q$$

ويعبر عن هذا الوضع - بيانيا - باجراء تتحرك رأسى الى أسفل فى منحنى فيليبس بحيث يستقر المنحنى الجديد الذى يربط الأسعار بالبطالة على مسافة (q) نقطة مئوية أسفل المنحنى الأسمى والذى يربط بين الأجور والبطالة (١٢) .



شكل رقم (٤)
اشتقاق المفاضلة بين البطالة والتضخم
من العلاقة بين البطالة والأجور

ويلاحظ من الشكل رقم (٤) أن المنحنى الجديد الذى يعبر عن العلاقة بين البطالة والتضخم (١٣) يمكن أن يساعد السلطات على تحديد معدل البطالة الذى سوف يرتبط بأى معدل هدفى معطى للتضخم والعكس صحيح . فعلى سبيل المثال ، سوف يسمح هذا المنحنى لصانعى السياسة بحساب كل من معدل البطالة المطلوب تحمله لتحقيق الاستقرار السعري الكامل (نقطة A) ومعدل التضخم الذى ينبغي تحمله كثمن للابقاء على هدف محدد للتشغيل الكامل (نقطة B) .

٣ - فرضية المعدل الطبيعي للبطالة ، وانكار العلاقة بين البطالة والتضخم في المدة الطويلة :

٣ - ١ المعدل الطبيعي للبطالة ومنحنى فيليبس الرأسى :

انتقد النقديون - وعلى رأسهم ميلتون فريدمان - فكرة منحنى فيليبس السابق الاشارة اليه(١٤) على أساس أن تحليل فيليبس يعانى من قصور معين يتمثل فى أنه قد تم بالاستناد الى الأجور الاسمية .

بمعنى آخر ، يرى فريدمان أن فيليبس قد اقرنف خطأ أساسيا يتمثل فى عدم تمييزه بين الأجور الاسمية والاجور الحقيقية واعتماده فى التحليل على الأجور الاسمية(١٥) فى حين أن الوضع فى سوق العمل يختلف عن ذلك ، حيث يعتمد الطلب على العمل من جانب المشروعات بصفة جوهرية على التطور والنمو المقارن للاجور والاسعار الى أعلى العلاقة بين الأجور النقدية (w) والأسعار (P) وليس على (w) وحدها) .

كما أن عرض العمل يعتمد أيضا على القوة الشرائية للاجور ، أى على الأجور الحقيقية كذلك .

وقد وضع « فريدمان » أن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم تعد علاقة قصيرة المدى وأنه يوجد فى المدة الطويلة - لكل اقتصاد - معدلا طبيعيا للبطالة (يشبه المعدل الطبيعي للفائدة الخاص بفيكسل (Wicksell) والذى لا يمكن تخفيضه أو الاستمرار عند مستوى أدنى منه بصفة دائمة(١٦) .

ومن ثم فانه لا يمكن القول بوجود علاقة بين التضخم والبطالة فى المدة الطويلة بل تنعدم الصلة تماما بينهما (١٧) .

بمعنى آخر ، يرى « فريدمان » أن منحنى فيليبس لا يوجد الا اذا كان معدل التضخم لم يتوقع تماما من جانب العناصر الاقتصادية ، ومن ثم فهو لا يعدو كونه ظاهرة قصيرة المدى ، « عابرة » أو « وقتية»(١٨) ، أما فى المدى الطويل فان العناصر الاقتصادية تدرك وجود التضخم وتأخذه فى (الموارد البشرية)

اعتبارها ، وهى بصدد اجراء حساباتها وعقودها ، ونتيجة لذلك فان معدل البطالة فى المدى الطويل يعد مستقلا عن معدل التضخم (١٩) كما أن منحنى فيليبس سوف يصبح خطا رأسيا عند المعدل الطبيعى للبطالة (أى معدل البطالة الذى عنده يكون معدل التغير فى الأسعار مستقرا وتكون الأجور الحقيقية فى حالة توازن ، حيث تكون الاجور النقدية قد تعدلت تماما بحيث تأخذ فى اعتبارها التضخم المتوقع بطريقة صحيحة) .

ولتوضيح هذا الأمر ، نستعين بالشكل التالى رقم (٥) والذى يظهر عليه:

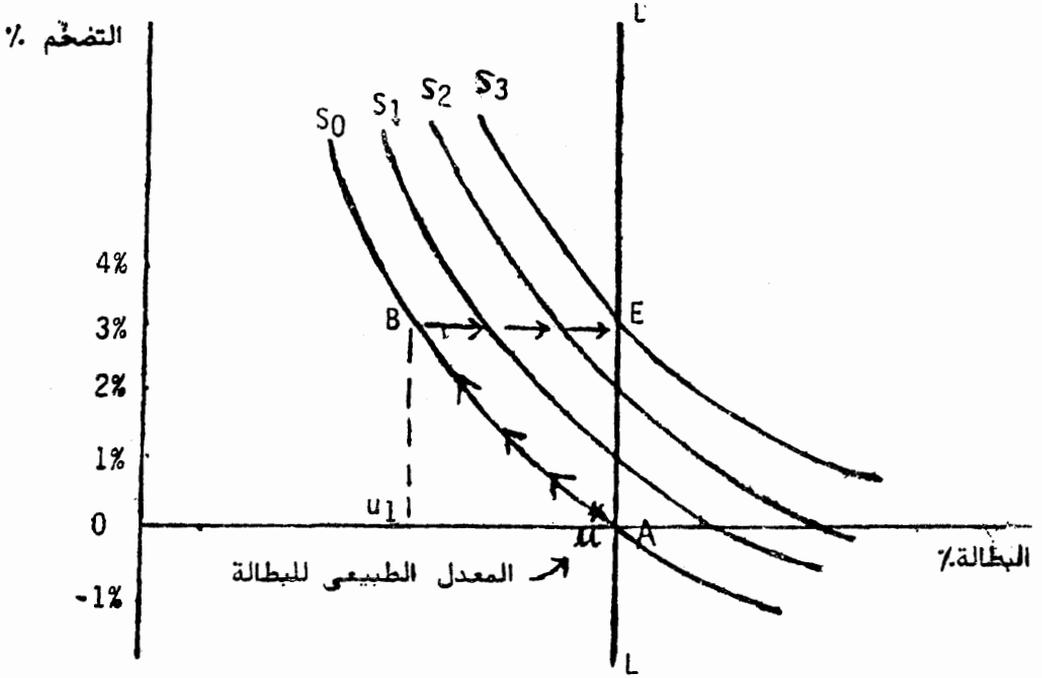
— منحنى فيليبس طويل الأجل (المسمى (L)) والذى يمر بالمعدل الطبيعى للبطالة .

— أربع من منحنيات فيليبس قصيرة المدى ، ذات الانحدار السالب ، S_3, S_2, S_1, S_0 والمقابلة لمعدلات التضخم المتوقعة والمساوية لـ : صفر، ١ ، ٢ ، ٣ على الترتيب (أى أن كل منحنى من هذه المنحنيات تسيطر عليه توقعات تضخمية معينة) .

ويلاحظ أن وضع كل منحنى من المنحنيات قصيرة الأجل يعتمد على المعدل المتوقع للتضخم حيث كلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما كان منحنى فيليبس قصير الأجل مرتفعا .

كذلك يلاحظ أنه عند النقطة التى يقطع عندها كل منحنى من منحنيات فيليبس قصيرة الأجل المنحنى الرأسى - طويل الأجل - تتساوى معدلات التضخم الحالية والمتوقعة (٢٠) . (أى أن نقط تقاطع المنحنيات قصيرة الأجل مع منحنى فيليبس طويل الأجل تبين معدل البطالة الذى عنده يتعادل معدل التضخم المتوقع مع المعدل الفعلى له) .

والآن ، لنبدأ من وضع للتوازن حيث نفترض أن الاقتصاد يوجد مبدئيا عند نقطة (A) حيث يكون هناك استقرار تام فى الأسعار (معدل التضخم = صفر) ويكون معدل البطالة عند مستواه الطبيعى (U^*)



شكل رقم (٥)

فرضية المعدل الطبيعي للبطالة ، منحني فيليبس
الرأسي طويل الأجل

ولنفترض أن السلطات - رغبة منها في تخفيض البطالة عن معدلها الطبيعي الى المستوى (ul) تقوم بتطبيق سياسة نقدية توسعية .

ان الزيادة في القوة الشرائية الناتجة عن هذه السياسة سوف تؤدي الى زيادة مبيعات المشروعات وسوف يدفع الضغط على المخزون كل منظم الى زيادة انتاجه وفي نفس الوقت زيادة أسعار البيع الخاصة به ، وهذه الزيادة بدورها سوف تشجعه على تشغيل المزيد من العمال (طالما أنه - عند أجور نقدية معطاه - سوف تتناقص أعبائه الأجرية مقيمة بالنسبة لمثلثم البيع) . وبالإضافة الى ذلك سوف يكون كل منظم مستعدا لمنح زيادات أجرية معينة - بشرط أن تكون أقل في نسبتها من تلك الخاصة بأسعاره - وذلك بهدف جذب عمال جدد لمقابلة الطلب المتزايد على منتجاته .

أما فيما يتعلق بالعمال ، فهم يتخذون قرارهم برفض أو قبول العمل - بين أشياء أخرى - وفقا للقوة الشرائية للاجر المقترح علما بأن هذه الاخيرة

يتم تقييمها ليس كدالة فى ثمن المبيعات من المنتجات التى يساهمون فى انتاجها ولكن كدالة فى المستوى العام للأسعار (نظرا لأن هذا الأخير يمثل النفقة المتوسطة « للسلة » الخاصة باستهلاكهم من السلع المختلفة) .

وهكذا ، طالما أن العمال مستمرون فى الاعتقاد أن المستوى العام للأسعار ثابت (أو يزيد عند معدل متوقع تماما) فإنه رغم ما يحدث من زيادة فى أسعار السلع المصنعة من جانب مشروعهم ، سوف يظلون مقتنعين أن الارتفاع فى أجورهم النقدية يقابله تحسن فى القوة الشرائية لها .

بمعنى آخر ، أن هؤلاء العمال – والذين يؤسسون توقعاتهم فيما يتعلق بالأسعار على أساس الأسعار الماضية ، أى على أساس الأسعار السائدة وقت تطبيق السياسة النقدية التوسعية – سوف ينخدعون فى البداية ويتوقعون حدوث زيادة فى أجورهم الحقيقية نتيجة للارتفاع فى الأجور الاسمية ظنا منهم أن الزيادة فى الأسعار التى لاحظوها إنما هى خاصة بمنتج مشروعهم (أو صناعتهم) فقط ، ومن ثم نجدهم يعملون ساعات اضافية كما يدخل أشخاص جدد سوق العمل .

وتحت التأثير المزدوج لتصرف المنظمين والعمال على النحو المذكور سوف يرتفع مستوى التشغيل أى ينخفض معدل البطالة – بصفة وقتية – حيث يتحدد عند (UI)

ومعنى هذا أن التضخم هنا قد حفز الاقتصاد وقتيا محركا أياه من نقطة (A) الى نقطة (B) على منحنى فيليبس قصير الأجل (S_0).

بمعنى آخر ، فى هذه الحالة سوف تكون هناك « مفاضلة » واضحة حيث أمكن للاقتصاد أن يخفض من معدل البطالة من (u^*) الى (u_l) ولكن على حساب تضخم أعلى (٣٪) بالمقياس الى الوضع المبدئى (تضخم مساو للصفر) .

غير أن هذا الوضع لا يستمر طويلا ، وسوف يبدأ هذا « الحافز التضخمى » فى الاضمحلال بمجرد أن تتعدل التوقعات التضخمية فى ضوء التجربة التضخمية الحالية . فحيث أن الزيادة فى الطلب تكون مشتركة

وشائعة بالنسبة لمجموع الأسواق ، فان المستوى العام للأسعار سوف يرتفع والقوة الشرائية للأجور سوف تصبح اذن أقل من تلك التى تم توقعها .

وهنا ، سرعان ما يدرك العمال الانخفاض المحقق فى القوة الشرائية لأجورهم ، أى سرعان ما يدركون الفرق القائم بين الأجور الحقيقية المخططة ex ante (والمتوقعة من جانبهم) والأجور الحقيقية المحققة ex post (التى تناقصت فى واقع الأمر) .

وحيث يتحققون من هذا الخداع الذى وقعوا فيه (٢١) ، فان من يشغل منهم وظيفة سوف يقلل من عمله ، كما أن عدد الداخلين الجدد الى سوق العمل والذين يقبلون العمل عند الأجور السائدة سوف يتجه حينئذ للانخفاض - ومن المحتمل أيضا أن شاغلى الوظائف يطالبون بارتفاع فى أجورهم الاسمية بغية أن يعود أجرهم الحقيقى الى مستواه المبدئى . وهنا سوف يرتفع عبء الأجور بالنسبة للمشروعات والتى تعمل من جانبها على استبعاد بعض العمال وسوف يترتب على هذا الوضع انخفاض فى الانتاج والتشغيل وعودتهم الى مستوى مماثل لهذا الذى كان ملاحظا قبل فترة الانتعاش ، كما أن معدل البطالة الذى تناقص بصفة مؤقتة سوف يعود الى مستواه المبدئى .

ومعنى هذا أن الاقتصاد سوف يتحرك وفقا للمسار $B \rightarrow E$ متجها الى التوازن طويل الأجل عند نقطة (E) على المنحنى الرأسى (LL) ويلاحظ أنه عند هذا الوضع التوازنى الجديد والممثل بالنقطة (E) تظل البطالة كما كانت فى البداية غير أن التضخم يكون أعلى مما كان عليه فى الأصل .

٢ - ٢ نتائج فرضية معدل البطالة الطبيعى بالنسبة للسياسة الاقتصادية:

ينتج عن التحليل السابق لفرضية معدل البطالة الطبيعى نتائج هامة تتمثل أهمها فيما يلى :

٢ - ٢ - ١ اختفاء « المفاضلة » بين البطالة والتضخم فى المدة الطويلة:

حيث يأخذ منحنى فيليبس الشكل الرأسى (LL) وهو ما يعنى عدم

وجود علاقة بين البطالة والتضخم فى المدة الطويلة وبالتالى عدم وجود اختيار بينهما (٢٢) .

بمعنى آخر : أن التضخم لا يمارس أى أثر على البطالة فى المدة الطويلة والتي تستقر عند معدلها « الطبيعى » أو « العادى » وهو المعدل الذى يتجه اليه الاقتصاد فى المدة الطويلة حينما يكون الارتفاع فى الأسعار قد تم توقعه تماما .

وهذا المعدل « الطبيعى » أو « العادى » للبطالة والذى يتطور مستقلا عن معدل ارتفاع الاسعار يتحدد بعوامل هيكلية مثل قدرة العمال على التحرك والانتقال ، وهو لا يمكنه التغير الا اذا تغيرت هذه العناصر « الهيكلية » (٢٣) ولذلك يرى « فريدمان » أن السياسة النقدية ينبغى ألا تنشغل بالبطالة وألا تسعى للتقليل من حدتها بل عليها فقط أن تستهدف « عدم خلق التضخم » (٢٤) - وبالذات ينبغى عليها ألا تحاول تعديل وتصحيح الدورات الاقتصادية لأن مثل هذا التصرف لن يفعل سوى أن يزيد من حدتها .

ان هذه النتيجة - كما يشير فريدمان - تعد تطبيقا لنفس المبدأ : « أن السلطات النقدية يمكنها التحكم فى الكميات الاسمية بصفة مباشرة (مثل كمية النقود ، مستوى الاسعار ٠٠) ولكنها لا تستطيع التحكم بصفة دائمة فى المتغيرات الحقيقية (مثل سعر الفائدة الحقيقى ، معدل البطالة الطبيعى ٠٠٠) (٢٥) .

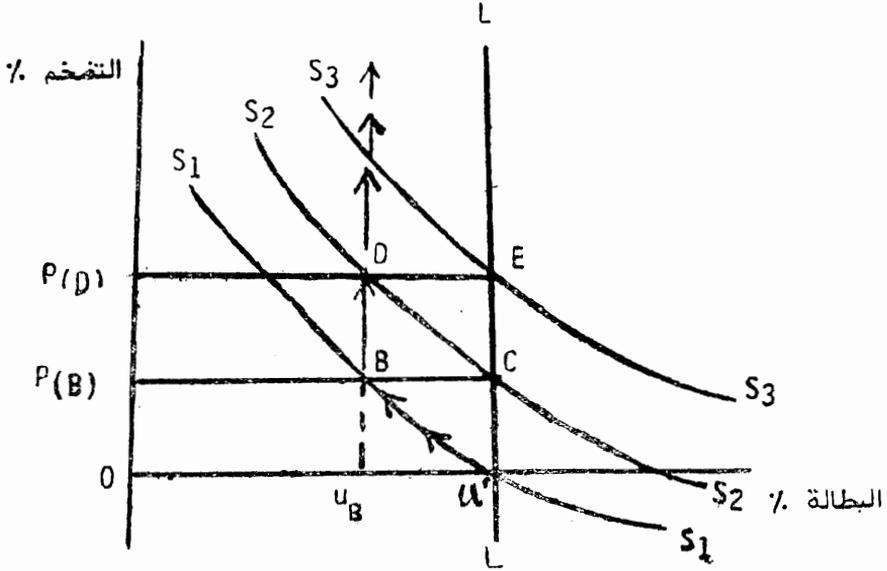
٣ - ٢ - ٢ ضرورة الإسراع « الدائم » بمعدل التضخم لتحقيق تخفيض « دائم » فى البطالة :

ويطلق على هذه النتيجة « فرضية التعجيل » The accelerationist hypothesis والتي أشير إليها من جانب فريدمان وتم توضيحها - على نحو دقيق - للمرة الأولى بواسطة « فلبس E.S. Phelps » (٢٦) .

ووفقا لهذه الفرضية ، فانه اذا كان رفع معدل التضخم لمرة واحدة يخفض من معدل البطالة بصفة وقتية ، فسوف تكون الوسيلة الوحيدة

للاحتفاظ بمعدل البطالة - بصفة دائمة - تحت معدله الطبيعي هي العمل على أحداث زيادة مستمرة في معدل التضخم ، أى الاسراع بالاسعار بصفة مستمرة (٢٧) .

ويمكن توضيح « فرضية التعجيل » بالاستعانة بالمشكل التالى رقم (٦) .



شكل رقم (٦)
فرضية « التعجيل »

أن السلطات النقدية اذا لاحظت أن منحني فيليبس قد تحرك وأن (uB) عن طريق رفع معدل التضخم الى (PB) . غير أنه - كما سبق توضيحه - سوف ينتهي الأمر بالاقتصاد الى الاستقرار عند نقطة (C) مع بطالة مساوية لـ (u*).

أن السلطات النقدية اذا لاحظت أن منحني فيليبس قد تحرك وأن سياستها قد فشلت ، فسوف تحاول مرة أخرى أن تصل الى (uB) عن طريق رفع معدل التضخم الى (PD) - وهذه السياسة ستفشل بدورها نظرا لأن التوقعات سوف تتعدل مرة ثانية ومنحني فيليبس سوف ينتقل الى (S)

والاقتصاد سوف يتحرك متجها الى نقطة (E) على منحني فيليبس
طويل المدى LL.

ومعنى هذا أنه في كل مرة تلجأ السلطات النقدية الى رفع معدل التضخم
فكأنها « تشتري » انخفاضا « مؤقتا » فى البطالة .

ولكى تجعل هذا الانخفاض « دائما » ، فان هذه السلطات ينبغي عليها
اذن أن تزيد - بصفة مستمرة - من معدل التضخم من $P(B)$ الى $P(D)$
... وهكذا (٢٨) .

وينتج من التحليل السابق لفرضية التعجيل نتائج هامة فيما يتعلق
بالسياسة الاقتصادية ، ومن أهمها ما يلي :

★ ان اتباع سياسة للتوسع التضخمى بغرض خفض البطالة تحت
مستوى توازنى معين u^* سوف تتم فى النهاية على حساب التضخم
المتزايد وعدم التوازن المستمر (٢٩) .

★ نظرا لأن أى معدل ثابت أو مستقر للتضخم سوف يتوقع فى
النهاية - تماما - فان التضخم يمكن ألا يكون له تأثير دائم على البطالة (٣٠) .

★ نظرا لأن المعدل الطبيعى للبطالة متفق مع أى معدل ثابت
للتضخم ، فان أفضل ما يمكن لصانعى السياسة عمله هو اختيار معدل
التضخم الذى يساوى صفرا (٣١) .

٣ - ٤ اختبار فرضية المعدل الطبيعى للبطالة :

ينتهى التحليل النظرى السابق الى أن « المفاضلة » بين البطالة والتضخم
تختفى فى المدة الطويلة وأن منحنيات لفيليبس يمكن أن توجد فى المدة
القصيرة والتي تنتج عن نقص المعلومات والتعديل غير الأمثل - وفقا للحقائق
الاقتصادية (٣٢) .

بمعنى آخر ، أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة

لا يمكن أن توجد - من حيث المبدأ - إلا في المدة القصيرة والتي تتميز بوجود فارق بين معدل التضخم المتوقع ومعدل التضخم الفعلى - أى تتميز بوجود توقعات تضخمية غير صحيحة .

أن قبول هذه النتائج - النظرية - سوف يمثل تخفيضا حادا للاختيارات المتاحة أمام صانعى السياسة ، ومن ثم فإن هذا القبول ينبغى أن يستند على اختبارات تجريبية للبناء النظرى السابق تحليله .

وعلى هذا فقد اتجهت العديد من الدراسات القياسية الى اختبار ما يسمى بـ « معادلة فيليبس المزايدة بالتوقعات » (أى التى تأخذ فى اعتبارها التوقعات)

The expectations — augmented Phillips curve equation

بغرض الاجابة على سؤال جوهرى :

هل تختفى فعلا - فى المدة الطويلة - العلاقة بين البطالة والتضخم ؟؟

٣ - ٤ - ١ حساب قيمة « معامل التوقعات السعرية »

The price expectations coefficient

يتم عادة التعبير عن معادلة فيليبس المزايدة بالتوقعات على النحوالتالى:

$$P = a \times X + pe$$

حيث يشير P الى معدل تضخم الاسعار
X الى فائض الطلب فى سوق العمل والذى يعبر عنه
بمقلوب معدل البطالة .

وحيث "a" معامل يعبر عن القيمة الرقمية للمفاضلة بين التضخم وفائض الطلب ، pe يمثل المتغير المتعلق بالتوقعات السعرية معبرا عن المعدل المتوقع للتضخم .

ويلاحظ أن هذا المتغير المتعلق بالتوقعات يدخل المعادلة بمعامل coefficient مساو للوحدة عاكسا الفرض الذى وفقا له تعد التوقعات السعرية مدمجة تماما فى التغيرات السعرية الحالية .

ويعنى هذا المعامل المساو للوحدة غياب الخداع النقدى لدى المساهمين فى سوق العمل (حيث يهتم العمال بالقوة الشرائية الحقيقية المتوقعة للاجور التى يحصلون عليها ومن ثم يأخذون فى اعتبارهم التضخم المتوقع) - كما يعنى الغياب الكامل للمفاضلة بين البطالة والتضخم فى الفترة الطويلة حيث تتحقق التوقعات تماما(٣٤) .

وقد اهتمت الاختبارات القياسية أساسا بحساب قيمة « معامل التوقعات السعرية » فى معادلة منحنى فيليبس الزادة بالتوقعات بحيث أنه :

— اذا كان هذا المعامل مساو للوحدة ، فسوف يكون معنى هذا أن فرضية المعدل الطبيعى للبطالة صحيحة وسوف تختفى فى هذه الحالة المفاضلة طويلة المدى بين التضخم والبطالة .

— أما اذا كان هذا المعامل أقل من الوحدة ، فسوف يتم رفض فرضية المعدل الطبيعى للبطالة - وسوف تظل المفاضلة بين البطالة والتضخم قائمة فى المدة الطويلة (٣٥) .

وجدير بالذكر أن العديد من الدراسات التطبيقية التى قامت بحساب هذا المعامل قد توصلت الى أنه أقل من الوحدة واستخلصت من ذلك ان فرضية المعدل الطبيعى للبطالة تعد غير صالحة(٣٦) .

غير أن هذه النتيجة اعترض عليها بشدة من جانب العديد من الاقتصاديين والذين استندوا الى الاعتبارات التالية :

أولا : أن تلك الدراسات الاحصائية لا يمكن الارتكان اليها لرفض فرضية المعدل الطبيعى للبطالة نظرا لانها كانت متحيزة biased فى صالح ايجاد قيم لمعامل التوقعات أقل من الوحدة وبهذا فهى تعد متحيزة ضد هذه الفرضية . بالاضافة الى ذلك فان هذه الدراسات تعاني أيضا من العديد من المشاكل

القياسية (٣٧) والتي تشكك بالمطبع فى مدى صحة وصلاحيه ما توصلت اليه من نتائج .

ثانيا : أن هناك دراسات أخرى عديدة حصلت على « معامل للتوقعات » مساو للوحدة وقبلت بالتالى فرضية المعدل الطبيعى للبطالة (أو على الأقل كانت غير قادرة على رفضه تماما) (٣٨) .

على أية حال ، أيا ما كان من أمر هذه الدراسات ومدى صحتها ودقتها فان ما يهمنا الاشارة اليه فى هذا المجال هو أنها أدت الى انتقاد أسلوب « التوقعات التلاؤمية » والذي اعتمدت عليه هذه الدراسات ومهدت الطريق لادخال الفكرة البديلة والخاصة بـ « التوقعات الرشيدة » فى تحليل منحنى قبليبيس .

ويحتاج الأمر بعضا من التفصيل :

٣ - ٤ - ٢ أسلوب التوقعات التلاؤمية Adaptive Expectations وانتقاده :

أعتمدت الدراسات السابق الاشارة اليها - والتي توصلت الى رفض فرضية المعدل الطبيعى للبطالة وأقرت وجود « مفاضلة » طويلة المدى بين البطالة والتضخم « على أسلوب « التوقعات التلاؤمية » ، أو « التعلم عن طريق الخطأ (error learning) »

وفقا لهذا النوع من التوقع تتنبأ العناصر الاقتصادية بالتضخم المستقبل من خلال استقرارها للاتجاهات التضخمية الماضية ، على أساس أن التضخم الحادث فى الماضى يمثل المعلومة الوحيدة المتوافرة للعناصر الاقتصادية والتي يمكن أن يستخدموها فى تشكيل توقعاتهم عن التضخم فى المستقبل .

ووفقا لهذا الأسلوب « التوقعى » فان العناصر الاقتصادية تتعلم من أخطائها المحتملة الخاصة بالتوقع ، تلك الاخطاء التى اقترفت فى الماضى وتأخذها فى حسابها عند توقعها للتضخم - وذلك بأن تقوم بتعديل « قيمة التوقع » بموجب « كسر » من الخطأ الأخير الملاحظ فى التوقع

(٣٩) (٣٩) $(\pi^*t_1 - \pi t_1)$

وبناء على ذلك يمكن التعبير عن المعدل المتوقع للتضخم فى الحاضر
(π^*t) (أى معدل التضخم المتوقع فى الفترة t) أنه سيسود فى
الفترة التالية $t + 1$ على النحو التالى:(٤٠)

$$\begin{aligned}\pi^*t &= \pi^*t_{-1} + b (\pi t_{-1} - \pi^*t_{-1}) \\ &= b \pi t_{-1} + (1-b) \pi^*t_{-1}\end{aligned}$$

حيث : $0 < b < 1$ (٤١)

ويوجه النقد عادة الى أسلوب « التوقعات التلاؤمية » على أساس أنه يعطى تصويرا اجماليا غير دقيق للكيفية التى وفقا لها يقوم الافراد بتكوين توقعاتهم السعرية كما يفترض أن عملية التوقع تتم بطريقة ساذجة وبسيطة للغاية نظرا لأنها تتم بناء على متوسط مرجح من المعدلات الماضية للتضخم مستخدمة أوزان ثابتة ومستقلة عن مختلف الظروف الاقتصادية وبغض النظر عن أفعال وتصرفات السياسة Policy actions بمعنى آخر ، يتقيد هذا الأسلوب - التوقعى - على أساس أن الأفراد ينظرون - وهم بصدد اجراء توقعاتهم - الى التغيرات السعرية الماضية ويهملون كافة المعلومات الأخرى وثيقة الصلة بالموضوع مثل : التغيرات فى معدل النمو النقدى ، تحركات أسعار الصرف ، النوايا المعلنة للسياسة وغير ذلك من المعلومات التى يمكن استخدامها فى تخفيض الاخطاء التوقعية .

ومن ثم ، طالما أنه توجد معلومات أخرى - الى جانب التغيرات الماضية فى الأسعار - يمكن أن تحسن من التوقعات ، فان أهملها يعنى عدم الرشادة فى التوقع .

خلاصة القول ، أن الانتقادات التى وجهت الى الدراسات السابقة الاشارة اليها (والتى انتهت الى أن معامل التوقعات السعرية أقل من الوحدة) ترى أنها قد استخدمت التوقعات التلاؤمية كبدائل احلالية للمتغير المتعلق بتوقعات الأسعار ، وأنه اذا كانت هذه البدائل تعد بمثابة مقاييس غير مناسبة للتوقعات - على النحو السابق الاشارة اليه - فإن حسابات معامل التوقعات يمكن أن تكون متحيزة الى أسفل(٤٢) واذا حدث هذا فان المعاملات المحسوبة على أساس أنها تساوى أقل من الوحدة سوف لا تمثل حينئذ سببا منطقيا لدحض فرضية المعدل الطبيعى للبطالة .

٤ - فرضية التوقعات الرشيدة Rational expectations hypothesis

وانكار العلاقة بين البطالة والتضخم في كل من المدى القصير والمدى الطويل :

رأينا أن « التوقعات التلاؤمية » تفترض أن الأفراد يتنبأون بالتضخم في المستقبل من خلال استقراء الاتجاهات التضخمية الماضية وأن هذا يتعارض مع السلوك الاقتصادي الرشيد لأنه يعنى أن العناصر الاقتصادية تتمسك بأراء تنتج أخطاء مكلفة ، تلك الأخطاء التي يمكن تحاشيها بالالتجاء الى جمع معلومات لتصحيحها .

وقد أدت هذه الاعتبارات الى ظهور ما يسمى بـ « نظرية التوقعات الرشيدة أو المتسقة » والتي ظهرت بداية لدى J.F. Muth (٤٣) ثم أخذها بعد ذلك Walters (٤٤) وتم تعميقها من جانب روبرت لوكاس R. L. Lucas (٤٥) وتوماس سارجنت Th. Sargent (٤٦) ونيل، والاس N. Wallace (٤٧) .

وسوف نقوم فيما يلي بتوضيح لمفهوم هذه التوقعات قبل أن نرى مدلولاتها بالنسبة للسياسة الاقتصادية وبالنسبة للعلاقة بين البطالة والتضخم ثم ما يوجه إليها من انتقادات .

٤ - ١ مفهوم « التوقعات الرشيدة » :

تتميز التوقعات الرشيدة عن التوقعات المقتبسة من الماضي بأنها لا تأخذ في اعتبارها التطور السابق للتضخم فقط ، ولكن أيضا كافة المعلومات الاضافية والتي تعد ضرورية لتفسير ظاهرة التضخم .

ووفقا لفرضية التوقعات الرشيدة ، يعدل الأفراد على استغلال كافة المعلومات المتاحة وثيقة الصلة بعملية التضخم - متضمنة تصرفات صانعي السياسة - حين يقومون باجراء توقعاتهم وتنبؤاتهم الخاصة بالأسعار (٤٨) . وهذا يعنى أن الأخطاء التوقعية يمكن أن تنتج فقط من الصدمات العشوائية (الجزافية) التي تحدث للاقتصاد .

ففى البداية يمكن بالطبع أن تحدث أخطاء فى التنبؤ نظرا لأن الأفراد يحوزون معلومات محدودة أو غير مكتملة عن الميكانيزم التضخمى ، ولكن من المستبعد أن يستمر هذا الوضع نظرا لأنه اذا كان هؤلاء الافراد رشداء حقا فسوف يتعلمون بسرعة من « المفاجآت » أو « المباغآت » التضخمية وسوف يقومون بتضمين المعلومات الجديدة فى تنبؤاتهم « (٤٩) » .

بمعنى آخر ، وفقا لأسلوب التوقعات الرشيدة ، فان مصادر الخطأ فى التنبؤ سوف يتم ادراكها وملاحظتها بسرعة ، كما سيتم محوها وازالتها بطريقة نظامية . وبمجرد أن تتحسن المعرفة الخاصة بالعملية التضخمية فان النماذج الخاصة بالتنبؤ Forecasting Models سوف يتم تعديلها بصفة مستمرة بحيث تعطى توقعات أكثر دقة .

وفى نهاية الأمر سوف تصبح كافة العناصر النظامية (أى القابلة للتوقع) المؤثرة فى معدل التضخم معروفة ومفهومة تماما وسوف تمثل توقعات الأفراد عن الاثمان أكثر التوقعات دقة .

٤ - ٢ نتائج فرضية التوقعات الرشيدة وأهميتها بالنسبة للسياسة الاقتصادية ومدى صحة المفاضلة بين البطالة والتضخم :

أن فرضية التوقعات الرشيدة فى حد ذاتها لا تمثل أهمية كبيرة ولكنها حين تدمج وتضمن فى بعض النماذج الاقتصادية يكون لها مدلولات قوية ، وهذه المدلولات تعد أكثر وضوحا فى حالة « منحنى فيليبس المزداد بالتوقعات The expectations augmented Phillips curve حيث اذا ما تم تضمين هذه الفرضية فى تحليل هذا المنحنى فسوف تعنى أنه : -

باستثناء المباغآت والمفاجآت المحقومة - التى لا سبيل لاجتنابها - والتي ترجع الى الصدمات العشوائية البحتة (أى الغير قابلة للتنبؤ) ، فان التوقعات السعرية تكون دائما سليمة والاقتصاد سوف يكون عند مستواه التوازنى المستقر طويل الأجل ، وهذا له مدلولات هامة بالنسبة للسياسة الاقتصادية ومدى صحة المفاضلة بين البطالة والتضخم ومن هذه المدلولات :

★ أن السياسات النظامية لا يمكنها التأثير فى المتغيرات الحقيقية

حتى فى المدة القصيرة ، نظرا لأن الأفراد سوف يكونون قد سبق لهم توقع ما سوف تكون عليه هذه السياسات وسوف يتصرفون مستنديا الى هذه التوقعات(٥٠) .

ومن ثم اذا كانت التوقعات الرشيدة تسود عملية تكوين التوقعات التضخمية واذا كانت السياسة الاقتصادية ترغب فى رفع معدل التضخم لى تخفض من البطالة ، فان العناصر الاقتصادية سوف تعارض وتعوق هذا الأثر المرغوب فيه من جانب هذه السياسة نظرا لانها تتوقع معدل التضخم الذى يسود فعليا (٥١) .

وفى هذه الحالة ، فان التوقعات الرشيدة سوف تكون عقبة جوهرية أمام السياسة النشطة ومساهمة جذرية فى نظرية البطالة - التضخم(٥٢) .

★ ان الطريقة الوحيدة المتصورة والى يمكن من خلالها أن تؤثر السياسة على المتغيرات الحقيقية - وان كان تأثيرا قصيرا المدى - هى أن تكون غير متوقعة بمعنى أن يلجأ صانعى السياسة الى التصرف بطريقة عشوائية غير متوقعة (لاثارة وتحفيز أخطاء توقعية فى حسابات العناصر الاقتصادية)(٥٣) .

بمعنى آخر . ان تصرفات السياسة « المفاجئة » أو « المباغثة » هى التى يمكنها أن تثير وتولد التضخم غير المتوقع ومن ثم تحدث تخفيضا فى البطالة .

وباستثناء هذا الأسلوب - الذى يعد متعارضاً مع معظم مفاهيم التصرف الحقيقى للسياسة العامة (٥٤) - فسوف لا تكون هناك طريقة يمكن للسلطات أن تؤثر عن طريقها فى المتغيرات الحقيقية .

خلاصة القول أنه ، وفقا لفرضية التوقعات الرشيدة ، فان السياسة النظامية - النقدية والمالية - نظرا لقابليتها التامة للتنبؤ لا يمكنها تحفيز وحث الأخطاء التوقعية التى تنتج منحنيات فيليبس قصيرة المدى ونتيجة لذلك لن تكون هناك منحنيات لفيليبس حتى فى المدى القصير . وسوف لا توجد مفاضلة قصيرة المدى بين البطالة والتضخم ، يمكن لصانعى السياسة أن يستغلوا(٥٥) .

وهذا يعنى أن السلطات ينبغى عليها أن تتجنب الالتجاء الى سياسات تحقيق الاستقرار قصيرة الأجل « السياسات النشطة » لأنها سوف ينتج عنها صدمات مفقدة للاستقرار . أن الشئ الوحيد الذى تستطيع هذه السياسات أن تؤثر فيه هو معدل التضخم الذى يتعدل فوراً وفقاً للتغيرات المتوقعة فى النمو النقدى .

ان الأثر الأول لتصرفات السياسة المتوقعة سوف يكون على معدل التضخم وسوف يتبع ذلك أن السلطات ينبغى عليها أن تركز مجهوداتها فى التحكم فى هذا المتغير - اذا كان من المرغوب فيه أن تفعل ذلك .

٤ - ٣ نقد فرضية التوقعات الرشيدة :

تلقت فرضية التوقعات الرشيدة العديد من الانتقادات ، على الرغم من منطقيتها الظاهرية . وقد وجه معظم هذه الانتقادات الى الفروض الضمنية لها والى عدم سرعان نتائجها فى المدة القصيرة . وفيما يلى سوف نستعرض - بصورة سريعة - هذه الانتقادات .

٤ - ٣ - ١ انتقاد فرضية التوقعات الرشيدة على أساس فروضها الضمنية :

وجه النقد بصفة أساسية الى ثلاث فروض « ضمنية » فى فرضية التوقعات الرشيدة هى على النحو التالى :

★ افتراض أن المعلومات غير مكلفة ، أى أن المعلومات المستخدمة فى تكوين التوقعات الرشيدة يمكن الحصول عليها واستخدامها مجاناً .

★ افتراض أن صانعى السياسة لا يملكون معلومات مميزة أو ذات افضلية بمعنى أن العناصر الاقتصادية - الخاصة - التى تقوم بالتنبؤ والتوقع تملك بالضبط نفس المعلومات التى تملكها السلطات فيما يختص بالعملية التضخمية .

★ افتراض مرونة الأسعار ، أى افتراض أن الأسعار تتجاوب تماماً وبصفة فورية مع التغيرات المتوقعة فى النمو النقدى .

ويرى الناقدون أن هذه الفروض بعيدة الاحتمال ، وأنه اذا سلب أى منها فان نتائج فرضية التوقعات الرشيدة والسابق الاشارة اليها لن تصح .

وبصفة خاصة ، يرون أنه اذا ما سلبت هذه الافتراضات (أو أى منها) فان السياسات النشطة يمكن أن يكون لها تأثيرات نظامية على المتغيرات الحقيقية ، كما يمكن للمفاضلة بين البطالة والتضخم أن تقوم .

★ ففيما يتعلق بالفرض الأول ، والخاص بالنفقات ، اذا ما أخذنا فى اعتبارنا الفرض الاكثر احتمالا والخاص بـ « وجود نفقات للحصول على المعلومات متضمنة فى عملية تكوين التوقعات الرشيد » (٥٦) فان العناصر الاقتصادية فى هذه الحالة سوف لا تتطلع الى مستوى « أقصى » من المعلومات (وهو ما يحدث فى حالة عدم وجود نفقات للحصول على المعلومات) ولكن الى مستوى « أمثل » لتلك المعلومات والذى يتم التوصل اليه حين تتساوى النفقات الحدية للمعلومات مع العائد الحدى لها (٥٧) .

ومن الطبيعى أن البعض من المعلومات يعد الحصول عليه أكثر تكلفة من غيره ، فجمع ومعالجة المعلومات المتعلقة بتطور الكمية النقدية أو الخاصة بالتجارة الخارجية أو بالسياسة المالية . . . الخ يمكن بالطبع أن يرتب نفقات أكثر أهمية من مجرد ملاحظة التطور الماضى للتضخم . ومن هنا ، وأخذا فى الاعتبار مستوى نفقات الحصول على المعلومات ، فقد يكون من « الرشيد » تماما بالنسبة لبعض العناصر الاقتصادية أن تختار « التوقعات المعجمة » السابق الاشارة اليها أو « التوقعات التلاؤمية » كتوقعات « رشيدة اقتصاديا » نظرا لأنها تتطلب نفقات أقل - حتى اذا كان المتغير المتوقع الذى ينتج عنها يشتمل على درجة أكبر من عدم التأكد بالقياس الى بحث عن المعلومات أكثر تكلفة .

ومن ثم فبالنسبة للعناصر الاقتصادية « العادية » قد يكون من الأفضل اذن التخلّى عن نماذج أكثر تعقيدا لتكوين التوقعات والتي تعد تكلفتها مرتفعة والتي قد تعانى بالاضافة الى ذلك من نقص المعرفة الكافية بالعلاقات الاقتصادية المختلفة . وفى هذه الحالة ، يمكن للسياسات النشطة أن يكون لها تأثيرات نظامية على المتغيرات الحقيقية .

(الموارد البشرية)

★ وفيما يتعلق بالفرض الثانى ، اذا ما افترضنا أن السلطات لديها معلومات عن حالة الاقتصاد أفضل مما لدى العامة منها ، فان هذه السلطات يمكنها - فى هذه الحالة - أن تحقق الاستقرار للاقتصاد باستخدام السياسات النشطة (٥٨) .

وقد يرد على ذلك بالمقول بأن هذا الاستقرار نفسه يمكن التوصل اليه ببساطة عن طريق اعطاء العامة أفضل المعلومات - فى غياب نفقة هذه الأخيرة . ومن ثم فان تبرير السياسة النشطة بالاستناد الى حجة المعلومات يتطلب من ناحية قدرة أفضل للسلطات العامة على جمع المعلومات ومن ناحية أخرى أن يكون نشر واستيعاب هذه المعلومات مكلفا (٥٩) .

★ وأخيرا اذا كانت الأسعار لا تتسم بالمرونة ، فان هذا أيضا سوف يدع مجالاً للسياسات النشطة .

وقد أثار « روبرت جوردون R. Gordon هذه القضية ، حيث وضع أن الأسعار تعد بطيئة فى التعديل بما يحقق لها التوازن ، نظرا لوجود نفقات تتعلق بهذا التعديل - حتى فى ظل وجود المعلومات الكاملة والتوقعات الرشيدة (٦٠) .

كذلك قام كل من فيشر Fischer (٦١) ، فلبس وتايلور (٦٢) Phelps and Taylor بانشاء نماذج تم فيها تحديد الأجور والأسعار (على الترتيب) فى بداية الفترة وبحيث لا يمكنها الاستجابة للصدمات الجارية (مما يفيد جمودها) وقد وجدوا أنه فى مثل هذه الظروف تختفى النتائج الخاصة بالتوقعات الرشيدة ويمكن للسياسات النقدية النشطة - حتى اذا ما تم فهمها وادراكها تماما - أن تكون فعالة فى اعادة التشغيل الكامل (٦٣) .

خلاصة القول ، يرى منتقدو فرضية التوقعات الرشيدة أنه حينما يتم تضمين قيود معينة constraints (مثل : وجود نفقات متعلقة بالحصول على المعلومات ، تعديل الاسعار يتصف بالركود والجمود ٠٠) فى نماذج التوقعات الرشيدة فسوف يوجد ذلك مجالاً للسياسات النشطة وللمفاضلة بين البطالة والتضخم .

٤ - ٣ - ٢ انتقاد فرضية التوقعات الرشيدة على أساس عدم سريان نتائجها فى المدة القصيرة :

يرى البعض أن النتائج الخاصة بفرضية التوقعات الرشيدة ومدلولاتها لا تحدث الا فى المدة الطويلة فقط ، أما فى الفترة القصيرة ، اذا قامت الحكومة بتغيير بعض مؤثرات السياسة Policy Parameters فسوف يأخذ العامة وقتا حتى يتعلموا من هذه التغيرات ، وخلال هذه الفترة من التعلم يكون « للسياسة » تأثيرا على المتغيرات الحقيقية ومن ثم يكون لها قدرة وفعالية .

وبالاضافة الى ذلك ، اذا كان معدل التفضيل الزمنى The rate of time preference موجب ، فسوف يكون من المرغوب فيه استغلال هذه الفعالية (٦٤) .

على سبيل المثال ، اذا افترضنا وجود اقتصاد ما فى حالة توازن تام عند المعدل الطبيعى للبطالة ومعدل للتضخم يساوى الصفر ، فى هذه الحالة اذا رفعت السلطات النقدية معدل النمو النقدى فسوف يكون هناك فى البداية حافزا للاقتصاد ، نظرا لأن العامة سوف يكونون غير مدركين للتغير الذى حدث فى السياسة وهنا سوف يرتفع الناتج وتنخفض البطالة (أى تكون هناك مفاضلة بين التضخم والبطالة حيث أمكن تخفيض الأخير على حساب زيادة الأول) .

وفى نهاية الأمر ، ، سوف يتعلم العامة من التغير الذى حدث فى السياسة وهنا تفقد هذه الاخيرة فعاليتها - وفقا لمنطق « التوقعات الرشيدة » ويعود كل من الناتج والتشغيل الى مستواهم الطبيعى وسوف يكون هناك فى هذه الحالة معدل مطرد للتضخم ومتوقع تماما .

ومعنى هذا أن السياسة النقدية النشطة قد أدت الى « مكسب قصير المدى » فى صورة زيادة فى الناتج وانخفاض فى البطالة وخسارة فى المدة الطويلة فى صورة تضخم مستمر .

ويلاحظ أنه كلما كان معدل التفضيل الزمنى أعلى كلما كانت هذه السياسة - على ما يبدو - مرغوبة (٦٥) .

خاتمة

أظهرت لنا الدراسة الحالية كيف تغيرت وجهة نظر الاقتصاديين الى منحني فيليبس والمفاضلة التي يقوم عليها في العشرين سنة الأخيرة وكيف ساعد على هذا التغير ادخال كل من فرضية المعدل الطبيعي للبطالة وفرضية التوقعات الرشيدة في تحليل منحني فيليبس .

فوفقا لفرضية المعدل الطبيعي للبطالة ، تعد المفاضلة بين البطالة والتضخم ظاهرة قصيرة المدى ، عابرة أو وقتية تنشأ نتيجة لعدم توقع التضخم توقعًا تامًا وتختفي حين يسمح الوقت بهذا التعديل . ومن ثم لا يمكن القول بوجود علاقة في المدة الطويلة بين البطالة والتضخم حيث تنعدم الصلة تمامًا بينهما .

ووفقا لفرضية التوقعات الرشيدة ، تنعدم المفاضلة بين البطالة والتضخم حتى في المدى القصير ، ذلك أن السياسات النظامية نظرا لمقابليتها للتنبؤ لا يمكنها اثارة الاخطاء التوقعية التي تنتج منحنيات فيليبس قصيرة المدى ونتيجة لذلك تختفي منحنيات فيليبس في المدى القصير وتختفي المفاضلة - قصيرة المدى - بين البطالة والتضخم . ومعنى هذا أن هذه المفاضلة أن وجدت فسوف تعد ظاهرة عرضية وطارئة ترجع الى الصدمات العشوائية البحتة .

والسؤال الآن ، هل يمكن الارتكان الى هاتين الفرضيتين للقول بعدم وجود مفاضلة بين البطالة والتضخم ؟

وضحنا فيما سبق كيف أن الدراسات التطبيقية التي اتجهت الى اختبار فرضية المعدل الطبيعي للبطالة لم تكن قاطعة فيما توصلت اليه من نتائج فالبعض منها رفض هذه الفرضية والبعض الآخر أقرها .

يضاف الى ذلك أن مبدأ التوقعات الرشيدة بما يرد عليه من قيود وانتقادات يجعل من الصعوبة بمكان الاستناد الى صحة وسلامة نتائج (٦٦) والتي تقضى بانكار أى علاقة بين البطالة والتضخم سواء في المدة الطويلة أو في المدة القصيرة .

ولكن أيا ما كان من أمر هاتين الفرضيتين ومدى صحتها وما يرد عليهما من انتقادات ، إلا أن المرء لا يسعه فى النهاية إلا أن يوافق على أنهما قد أثارتا الشكوك حول مدى صحة المفاضلة بين البطالة والتضخم وهو ما يقلل من فعالية منحنيات فيليبس ، ويدعو للاعتقاد بأن تلك المنحنيات إنما تعد بمثابة أساس ضعيف لما يمكن أن تستند إليه قرارات السياسة الاقتصادية . وعلى أى حال ، فإن أقوى اعتراض يمكن أن يقابل هذه المفاضلة - والتي ظلت مسيطرة على أفكار صانعى السياسة فى أوروبا حقبة طويلة من الزمن إنما يتمثل فى الوجود المتزامن لظاهرتى التضخم والبطالة والذي أصبح مشكلة العصر الذى نعيشه .

الهوامش

-- A.W. Phillips, "The relation between unemployment (١) and the rate of change of money wage rates in the U.K. 1861-1957", *Economica*, Vol. 5, Nov. 1958, pp. 283-299.

(٢) حيث اظهرت الاحصاءات التى استند اليها أنه فى السنوات التى كان فيها سوق العمل نشط والبطالة منخفضة اتجهت الاجور النقدية الى الارتفاع بخطى سريعة ، أما حينما كان سوق العمل راكدا والبطالة مرتفعة فقد كانت التغيرات فى الأجور ضعيفة .

(٣) نظرا لأن الجهود التى تبذل لزيادة الانتاج والتشغيل . عن طريق زيادتها للمطلب الكلى ينتج عنها فى المعتاد زيادة معدل التضخم ، فى حين أن الاجراءات التى تستهدف تحقيق ارتفاع الاسعار والاجور تؤدي الى معدلات للبطالة أكثر ارتفاعا .

— A. Rees : "The Phillips curve as a menu for policy (٤) choice", *Economica*, Vol. 37, No. 147, August, 1970, p. 227.

(٥) أما فيما يتعلق بالاختبار العملى لدى صحة هذه العلاقة - على ضوء التجربة الواقعية - فقد تم فى دراسة أخرى لنا بعنوان « التضخم الركودى بين التأصيل النظرى والواقع العملى مع اشارة خاصة الى جمهورية مصر العربية » مجلة مصر المعاصرة ، السنة التاسعة والسبعون ، العددان ٤١٣ ، ٤١٤ ، يوليو وأكتوبر ١٩٨٨ .

(٦) نظرا لأنهم لو قبلوا حدوث انخفاض فى أجورهم النقدية فسوف يترتب على ذلك حدوث انخفاض فى معدل الاجور الحقيقية مع بقاء الاشياء الأخرى على حالها وهذا من شأنه السماح بزيادة حجم التشغيل .

(٧) ومعنى هذا أن افتراض مرونة الأجور ، وقابليتها للتغير يضمن دائما القضاء على البطالة - فى نظر الكلاسيك .

(٨) على نحو أكثر تحديدا ، نظرا لأن معدل البطالة لا يمكن أن يكون سالبا - وفقا للمقاييس الطبيعية للتشغيل - فان وضع الاقتصاد سوف يتمثل فى الجزء الموجب من المحور U ، حيث يمكن للدولة - مستخدمة سياستها المالية والنقدية - أن تحدد أى من النقاط - الكائنة عليه - تتحقق .

(٩) يلاحظ أن العلاقة العكسية بين معدل نمو الاجور الاسمية ومعدل البطالة كانت قد عرفت من قبل بعض الاقتصاديين أمثال « رويف Rueff و « فيشر Fisher» ولكن ما يعد جديدا بالنسبة لفيليبس هو أن العلاقة الخاصة به تعد « ثابتة » و « مستقرة » انظر :

— J. Rueff, "Les variations du chômage en Angleterre", *Revue Politique et Parlementaire*, Décembre 1925, pp. 425-437.

— I. Fisher : — "Banking policy and unemployment", *American Labour Legislation Review*, March, 1926, pp. 24-29.

— "A statistical relation between unemployment and price changes", *International Labour Review*, Vol. 13, No. (6), reprinted in *J. Polit. Econ.* March-April, Part 1, 1973, pp. 486-502.

(١٠) بالنسبة لهذه الدراسات التطبيقية انظر :

— A.M. Santomero and J.J. Seater, "The inflation-unemployment trade off : A critique of the literature", *Journal of Economic Literature*, Vol. 16, No. (2), June 1978, pp. 499-544.

(١١) يلاحظ أن بعض الاقتصاديين قد انتقد هذا الوضع ومنهم « كولم S. Ch. Kolm حيث أشار الى أنه اذا افترضنا أنه توجد علاقة بين البطالة والتضخم مطابقة للعلاقة بين ارتفاع الأجور والبطالة ، فمعنى هذا أن تقبل - ضمنيا أو علنيا - وجود ارتباط بين ارتفاع الأسعار وارتفاع الأجور . وهذا الافتراض يحد من نطاق نظرية التضخم حيث يعنى أن هذا الاخير يحدث نتيجة لارتفاع الأجور . انظر فى هذا الشأن :

— S. Ch. Kolm, "L'avenir du capitalisme americain", *Revue d'Economie Politique*, Nov.-Déc. 1970.

- Th. M. Humphrey : “Changing views of the Phillips (١٢) curve’ in **Current Issues in Monetary Theory and Policy**, Ed. by Th. M. Harvilesky and J.J. Boorman, Second Ed., 1980, p. 154.

(١٣) لاحظ أن جزءاً من هذا المنحنى قد تم رسمه في الجزء «السالب» من الشكل وذلك للتعبير عن الانخفاضات المحتملة في الأسعار . انظر :

- E. Alphandéry, “Cours d’analyse macroéconomique” *Economica*, Paris, 1976, p. 156.

(١٤) انظر بصفة خاصة :

- M. Friedman, “The role of monetary policy”, **Amer. Econ. Rev.** Vol. 58, March 1968, pp. 1-17.

— E.S. Phelps, “Phillips curves, expectations of inflation and optimal unemployment over time”, **Economica**, Vol. 34, August, 1967.

- L.C. Anderson, “Qu’en est le débat monétariste ?” **Federal Reserve Bank of St. Luis Review**, Vol. 55, No. (9), Sept. 1973, Reprint No. (80) (Trad. Franc., Banque de France).

(١٥) ويرى فريدمان أن تحليل فيليبس كان ينبغي أن يتم في ضوء التغيرات المتوقعة للاجور الحقيقية وأنه اذا كان هذا التحليل يمكن قبوله حينما تكون التغيرات في الأسعار مهملة ، فسوف يفقد كل مضمون له حينما يكون التضخم شديداً .

(١٦) بحيث أن الاقتصاد لو ابتعد عن هذا المعدل - الطبيعي - فسوف يجبر على العودة اليه مرة أخرى .

(١٧) انظر :

- S.A. Ross and M.L. Wachter : “Wage determination, inflation and the industrial structure”, **Amer. Econ. Rev.**, Vol. 63, No. (4), Sept. 1973.

(١٨) ومعنى هذا أن فريدمان لا ينكر وجود « مفاضلات » قصيرة الأجل بين البطالة والتضخم ولكنه يعتقد أن هذه المفاضلات تعد بمثابة ظاهرة وقتية أو عابرة والتي تنشأ نتيجة لعدم توقع التضخم وتختفى بمجرد أن تتلاءم التوقعات مع التجربة التضخمية .

كما يرى فريدمان أن هذا الظهور « العابر » أو « المؤقت » رنحني فيليبس يعد نتيجة لسياسة حكومية للتدخل فيما يتعلق بمستوى البطالة والمرتبطة بحدوث « انحرافات » فى التنبؤات المتعلقة بمستوى التضخم المتوقع .

(١٩) أى أن معدل البطالة فى المدى الطويل لا يتعلق سوى بالبطالة الاحتكاكية « المعطاة » والتي تعد مستقلة عن معدل التضخم .

(٢٠) فعلى سبيل المثال S_0 المنحنى قصير الاجل والمتعلق بمعدل متوقع للتضخم = ٣٪ سوف يقطع المنحنى الرأسى عند معدل تضخم - حالى - مساو لـ ٣٪ .

(٢١) يلاحظ أن هذا الخداع لا يستمر مدة طويلة ، فبمرور الوقت سوف يتعلم العمال أن يعدلوا من توقعاتهم وفقا للمعدل الحالى للتضخم وأن يضمنوا هذه التوقعات السعرية فى مطالباتهم الاجرية (أى أنهم سوف يدرجون « عنصرا تعويضا » أعلى فى مطالباتهم ومقترحاتهم المتعلقة بالأجور) .

(٢٢) ومعنى هذا أن منحنيات فيليبس الملاحظة تعد بمثابة الترجمة أو التعبير عن ظواهر انتقالية أو مؤقتة ، والتي لا تحدث الا حينما تكون التوقعات ليس لديها الوقت الكافى للتلاؤم والتكيف .

(٢٣) يلاحظ أن هذا التحليل المقدم من جانب فريدمان له صلة بتحليل النقديين لسعر الفائدة ، نظرا لأن هذا الاخير له أيضا قيمة حقيقية تعتمد على قوى حقيقية - ومن ثم يرى النقديون أنه حينما تزيد كمية النقود فسوف ينتج عن ذلك انخفاض - بصفة مؤقتة - فى سعر الفائدة الاسمى ولكنه لكى يمكن تخفيضه تحت مستواه الحقيقى ينبغى الاسراع بزيادة كمية النقود .

— S. Ch. Kolm, "La théorie de la courbe d'inflation ٢٤) chômage", **Revue Economique**, Vol. XXI, No. (2), Mars 1970, pp. 295-309.

— M. Friedman, "The role of monetary Policy", **Op. cit.**, (٢٥) p. 11.

— E.S. Phelps, "Phillips curves, expectations of infla- (٢٦) tion and optimal unemployment over time", **Op. cit.**

(٢٧) يلاحظ أن محبذى هذه الوجة للنظر ومؤيديها يطلق عليهم « المعجلون » *The accelerationists* ويتزعمهم ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو وادموند فلبس من جامعة بنسلفانيا .

(٢٨) بل ويمكن أن يقودنا نفس هذا المنطق الى ما هو أبعد من هذا . ذلك أنه بمجرد أن تبدأ السلطات النقدية فى الاسراع بمعدل التضخم ، فان العناصر الاقتصادية سوف تتوصل الى أن تتوقع هذا « الاسراع » فى حد ذاته وهذا يجعل هذا الاخير بالتالى غير فعال فى تخفيض البطالة ومن ثم فان « معدل اسراع التضخم » ينبغى بالضرورة أن يتغير . ولكن حينئذ سوف تبدأ العناصر الاقتصادية فى توقعه وهكذا

— E.S. Phelps, **Op. cit.** (٢٩)

(٣٠) ويلاحظ أن هذه النتيجة تتعارض تماما مع وجهة نظر « المفاضلة » الخاصة بمنحنى فيليبس والمتمثلة فى أنه يمكن التوصل الى معدل منخفض ودائم للبطالة على حساب معدل ما - ثابت - للتضخم .

(٣١) أى أن السياسة المثلى سوف تتمثل اذن فى المحافظة على ثبات واستقرار الأسعار .

(٣٢) أى أن منحنيات فيليبس قصيرة المدى تترجم تقلبات مؤقتة فى مستوى البطالة الناتجة عن الاسراع غير المتوقع فى معدل التضخم .

(٣٣) وهذه المعادلة هي عبارة عن معادلة فيليبس الاصلية $P = a \times$ مضافا اليها التوقعات السعرية .

(٣٤) لاحظ أنه اذا وجد خداع نقدي معين فى المدة الطويلة فان معامل P_e سوف يكون أقل من الوحدة وسوف نحصل فى هذه الحالة على منحني فيليبس بدلا من الخط الرأسى الذى يوجد فى حالة غياب هذا الخداع .

(٣٥) ولتوضيح هذا الأمر يمكن كتابة معادلة منحني فيليبس المزايدة بالتوقعات على النحو التالى :

$$P = a \times + \phi P_e$$

حيث ϕ هو المعامل المرتبط بالمتغير الخاص بتوقعات الاسعار .
وحيث أنه فى حالة التوازن طويل المدى سوف يتساوى التضخم المتوقع مع التضخم الحالى فان : $P_e = P$

وباحلال P_e محل P فى المعادلة السابقة نحصل على :

$$P (1 - \phi) = a \times$$

وهذا معناه أن المفاضلة طويلة الأجل توجد فقط اذا كان معامل التوقعات ϕ أقل من الوحدة ، أما اذا ساوى الوحدة فسوف تختفى هذه المفاضلة .
انظر فى تفصيل هذا الأمر :

— Th. M. Humphrey, "Some recent developments in Phillips curve analysis", in **Current Issues in Monetary Theory and Policy**, Op. cit.

(٣٦) من هذه الدراسات نذكر :

— S.J. Turnovsky and M.L. Wachter : "A test of the expectations hypothesis using directly observed wage and price expectations". **Rev. Econ. Statist.**, Vol. 54, No. (1), Feb. 1972, pp. 47-54.

— A Cukierman, "A test of the trade off in the long run hypothesis", **Econometrica**, Vol. 42, No. (6), Nov. 1974, pp. 1969-80.

(٣٧) فعلى سبيل المثال ، معظم النماذج التى تم اختبارها تعد ذات معادلة واحدة والبعض منها يعد غير محدد حيث يشتمل على كل من معدل البطالة - كمتغير احلالى لفائض الطلب على العمل - ومتغيرات أخرى والتي تؤثر فى الطلب على العمل وعرض العمل .

(٣٨) ومن هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال :

- S.J. Turnovsky, "The expectations hypothesis and the aggregate wage equation : some empirical evidence for Canada", **Economica**, Feb. 1972, Vol. 39, pp. 1-17.
- J. Vanderkamp : "Wage adjustment, productivity and price change expectations". **Rev. Econ. Stud.** Vol. 39, No. (1), Jan. 1972, pp. 61-72.
- M.L. Wachter, "Some problems in wage stabilization", **Amer. Econ. Rev.**, Vol. 66, No. (2), May, 1976, pp. 65-71.
- M. Parkin, M. Summer and R. Ward, "The effects of excess demand, generalized expectations and wage price controls on inflation in the U.K. 1956-71", in **The Economics of Price and Wage Controls**, Ed. by K. Brunner and A.H. Meltzer, Amsterdam, North-Holland, 1976, pp. 193-221.

(٣٩) وعلى هذا فان هذا النوع من التوقعات يتفادى نقدا هاما موجهها الى ما يسمى بأسلوب « التوقعات المعممة » Extrapolative Expectations (وهو أكثر أنواع تكوين التوقعات بساطة) . ويتمثل هذا النقد فى « غياب عملية التعلم من الخطأ » .

فوفقا لهذا الأسلوب يتم تعميم التطور الماضى للتضخم على التطور المستقبل له . ومن ثم فان معدل التضخم المتوقع فى الفترة الحالية (π^*) يتوقف بهذا المعنى على معدلات التضخم الخاصة بالفترة الأخيرة والفترة قبل الأخيرة (π_{t-2}) .

$$\pi^* = \pi_{t-1} + a (\pi_{t-2})$$

وبالتالى فان المعدل المتوقع للتضخم سوف يساوى معدل التضخم
الملاحظ فى الفترة السابقة مصححا بالفرق بين معدلى التضخم فى الفترة
الأخيرة والفترة قبل الاخيرة - وفقا للمعامل a

فاذا أخذنا فى الاعتبار الحالة الخاصة والتي يكون فيها a
مساويا للصفر نحصل على أكثر أنواع التوقعات التضخمية المعممة بساطة
وليكن :

$$\pi t^* = \pi t_{-1} .$$

وفى هذه الحالة لا تأخذ العناصر الاقتصادية فى اعتبارها نمو وتطور
التضخم لأنها تتوقع أن ترى فى المستقبل نفس معدل التضخم الذى عرفته
قبل ذلك .

خلاصة القول أن « التوقعات التلاؤمية » تبدو أكثر احتمالا وواقعية
من تلك الخاصة بالتوقعات المعممة نظرا لأن العناصر الاقتصادية تأخذ
فى اعتبارها ليس فقط التطور الماضى للتضخم وانما أيضا أخطائها المقترفة
والمتعلقة بالتوقع فى الماضى . انظر فى هذا الشأن :

— E. Claassen, "Macroéconomie", Dunod, Paris, 1981.

(٤٠) ترجع هذه الصيغة الى « كاجان P. Cagan

— The monetary of dynamics of hyperinflation" in M. Friedman,
"Studies in the Quantity Theory of Money", University
of Chicago Press, Chicago, 1956.

(٤١) ويلاحظ انه بالنسبة لها النوع من التوقعات - التلاؤمية - ينبغي
استبعاد حالتين قصوتين :

أولا : الحالة التى لا يتم فيها أى تعديل للتوقع (b = 0) بحيث أن

$$\pi t^* = \pi t_{-1}^*$$

ثانيا : الحالة التى يكون فيها الخطأ المتعلق بالتوقع مصححا تماما
(b = 1) بحيث أن

$$\pi t^* = \pi t_{-1}^*$$

(والتي تمثل أكثر حالات التوقعات المعممة بساطة) .

(٤٢) انظر فى هذا الشأن :

- Th. M. Humphrey, "Some recent developments...", **op. cit.**
- J.F. Muth, "Rational expectations and the theory (٤٣)
of price movements", **Economica**, Vol. 29, July 1961, pp. 315-335.
- A.A. Walters, "Consistent expectations, distributed (٤٤)
lags and the quantity Theory" **Economic Journal**, June 1971,
pp. 273-281.
- R.E. Lucas, "Expectations and the neutrality of (٤٥)
money", **J. Econ. Theory**, Vol. 4, No. (2), April 1972, pp. 103-24.
- Th. J. Sargent, "A classical macro-economic model (٤٦)
for the United States", **J. Polit. Econ.** Vol. 84, No. (2), April, 1976, pp. 207-37.
- Th. J. Sargent and N. Wallace, "Rational expecta- (٤٧)
tions, the optimal monetary instruments and the optimal
money supply rule", **J. Polit. Econ.** Vol. 83, April, 1975, pp. 241-57.
- F. Modigliani, "The monetarist controversy or, (٤٨)
should we forsake stabilization policies ?", **Amer. Econ. Rev.**
Vol. 67, No. (2), March 1977, p. 5.
- Th. M. Humphrey, "Some recent developments", **Op. cit.**

(٤٩) يلاحظ أن الغرض الذى وفقا له تكون العناصر الاقتصادية توقعاتها بطريقة رشيدة يمثل جوهر المدرسة الكلاسيكية الحديثة .

(٥٠) أى أن تصرفات السياسة Policy actions وأفعالها ، فى الحدود التى تكون فيها نظامية ، تعد متوقعة .

(٥١) ذلك أن العناصر الرشيدة يمكنها استخدام الملاحظات المتعلقة بتصريف السياسة لكى تتوقع تحركات السياسة المستقبلية . ومن ثم فانه يمكنهم بناء على هذه التوقعات ، تصحيح أثر السياسات المتوقعة مقدما عن طريق إجراء تعديلات مناسبة فى الأجور الاسمية والأسعار . وبالتالى حينما تحدث التصرفات المتعلقة بالثبتيه أو الاستقرار فسوف لا يكون لها أى تأثير على المتغيرات الحقيقية لأنها تكون قد أدخلت فى الحساب وتم تحييدها مقدما . انظر : M. Modigliani, *Op. cit.*, p. 5.

— R.G. Gordon, "Recent developments in the theory of (٥٢) inflation and unemployment", *Journal of Monet. Econ.*, Vol. 2, No. (2), April, 1976, p. 201.

(٥٣) أى أن الاخطاء التوقعية تعد المصدر الوحيد للابتعاد عن حالة التوازن المستقر الثابت - وان مثل هذه الاخطاء لا تعيش طويلا ، وعشوائية . انظر :

— Th. M. Humphrey, "Some recent developments...", *Op. cit.*

(٥٤) نظرا لأن العشوائية يصعب اعتبارها كأساس سليم للسياسة العامة .

(٥٥) لاحظ أن فرضية التوقعات الرشيدة تقضى أيضا على فرضية « التعجيل » السابق الاشارة اليها والخاصة بوجود مفاضلة ثابتة بين البطالة ومعدل اسراع التضخم ، فاذا كانت التوقعات قد تكونت بطريقة متففة مع الطريقة التى تم وفقا لها تولد التضخم حاليا ، فان السلطات سوف لا تكون قادرة على خداع الافراد عن طريق زيادة حدة الاسراع بالتضخم أن أى سياسة « نظامية » سوف لا يمكنها العمل اذا كانت التوقعات قد تم تكوينها بهذه الكيفية .

— E.L. Feige and D.K. Pearce, "Economically rational (٥٦) expectations : are innovations in the rate of inflation independent of innovations in measures of monetary and fiscal policy ?", *J.P.E.* June, 1976, pp. 499-522.

(٥٧) من المعروف أن الجهل بالمستقبل وبالذات الجهل بالتطور المستقبلي للتضخم يمكن أن يقل كلما كانت المعلومات المتعلقة بالماضي أكثر دقة وتحديداً، غير أن تكوين هذه التوقعات يعد مكلفاً ، نظراً لأن تحسين نوعية التوقعات التضخمية بفضل الالتجاء إلى معلومات إضافية من شأنه أن يولد « نفقات حدية متزايدة » - ومن ناحية أخرى ، فإن الحصول على « نوعية محسنة » من التوقعات التضخمية يخضع أيضاً لمبدأ « المنفعة الحدية المتناقضة » أو « العائد الحدي المتناقص » . ومن هنا فإن العناصر الاقتصادية سوف تبحث عن « النوعية المثلى » لتوقعاتها التضخمية والتي تتساوى بالنسبة لها المنفعة الحدية للبحث عن المعلومات مع النفقة الحدية له .

— R.J. Barro, "Rational expectations and the role of monetary policy", **J. Monet. Econ.** Vol. 2, No. (1), Jan. 1976, pp. 1-32.

(٥٩) ويلاحظ أن المعارضين للسياسة النشطة عادة ما يفترضون عدم توفر مثل هذه الشروط .

— R.J. Gordon, "Recent developments in the theory of inflation and unemployment", **Op. cit.**, pp. 185-219.

— S. Fischer, "Long-term contracts, rational expectations and the optimal money supply rule", **J. Polit. Econ.** Vol. 85, No. (1), Feb., 1977, pp. 191-205.

— E.S. Phelps and J.B. Taylor, "Stabilizing powers of monetary policy under rational expectations", **J. Polit. Econ.** Feb. 1977.

(٦٣) وقد وضع Mc. Callum أن جمود الأجور والأسعار يجعل من المستحيل بالنسبة للمشروعات أن تتصرف في مواجهة المعلومات الجديدة . وهذا الجمود يهب السلطات النقدية ميزة أو أفضلية من حيث المعلومات نظراً لأنها يمكنها التصرف بناء على المعلومات الجديدة . وكما ذكرنا فإن السلطات النقدية حينما يكون لديها ميزة فيما يتعلق بالمعلومات فإن السياسة النقدية يمكن استخدامها بفعالية .

انظر :

— B.T. Mc. Callum, "Price-level stickiness and the feasibility of monetary stabilization policy with rational expectations". **J. Polit. Econ.** Vol. 85, No. (3), June 1977, pp. 627-34.

— A.M. Santamero and J.J. Seater, **Op. cit.**, p. 530. (٦٤)

(٦٥) يلاحظ أن « جون تايلور » قد استخدم هذه الحجة ليبرر استخدام السياسات النشطة .

انظر :

— J.B. Taylor, "Monetary policy during a transition to rational expectations". **J. Polit. Econ.** Vol. 83, No. (5), Oct. 1975, pp. 1009-21.

(٦٦) فكما رأينا أظهرت تلك الانتقادات أن تراخي افتراضات هذا المبدأ المتشددة تعيد القدرة - قصيرة المدى - الى السياسات التثبيتية النشطة .

تعقيب على بحث

« المفاضلة بين البطالة والتضخم دراسة نظرية تحليلية »

د. رفیق سولیم
وكيل أول وزارة الاقتصاد

منحنى فيليبس يسجل أساسا علاقة احصائية بين متغيرين هما مستوى البطالة ومعدل ارتفاع الأجور النقدية - وذلك فى اطار الظروف التى كانت سائدة فى دولة أو فى الدول الصناعية خلال فترة زمنية معينة . وهذه العلاقة أو الظاهرة الاحصائية وجدت تاريخيا ولا يمكن انكارها خلال الفترة الزمنية وفى الدول محل الدراسة .

وكما تعلمون حضراتكم هناك فارق كبير بين وجود علاقة احصائية أو ظاهرة احصائية ووجود علاقة سببية بين المتغيرين محل الدراسة . فلا بد لاثبات العلاقة السببية من توضيح للأسلوب أو الميكانيزم الذى يربط بين المتغيرين ، وهذا بطبيعة الحال هو دور النظرية . فمن الممكن أن تكون الظاهرة أو العلاقة الاحصائية سببها متغيرات أخرى لم تؤخذ فى الاعتبار . وأن انتقاء العلاقة الاحصائية فى فترة زمنية لاحقة قد يرجع لمتغيرات طرأت على هذه المتغيرات الأخرى .

والتساؤل الذى يدور بذهنى والذى ربما كان مقيدا طرحه للمناقشة هو يخص الأساس النظرى لامكانية قيام علاقة سببية بين معدل البطالة ومعدل زيادة الأجور ، وبالتحديد ما هو دور التنظيمات العمالية فى مثل هذه العلاقة . وهل لاختلاف قوة النقابات العمالية أثر فى اختلاف العلاقة بين هذين المتغيرين من دولة الى أخرى أو عبر التاريخ .

ولكى أوضح ما يدور فى ذهنى من تساؤل أضع سؤالى بطريقة أخرى - هل يهدف العاملین بأجر الى مجرد المحافظة على مستوى أجورهم الحقيقية أم الى زيادة نصيب الأجور فى الدخل القومى ؟

وهل لطبيعة التنظيمات العمالية واختلافها من دولة لأخرى دور فى هذا الشأن وبالتالى دور فى إبراز علاقة سببية ؟

وسؤال آخر - هل كان لاختفاء الظاهرة المشار إليها وظهور ما سمي بالركود التضخمي علاقة بتغير دور التنظيمات العمالية ومعارضتها بشكل أكثر فعالية لأى اتجاه نحو تخفيض الأجور أو حتى محاولتها لزيادة نصيب الأجور فى الدخل القومى فى ظروف غير مواتية - أى بالرغم من ارتفاع معدل البطالة ؟

وأرجو أن انتقل هنا الى نقطة أخرى - والى مفهوم المعدل الطبيعى أو المستوى الطبيعى للبطالة ، فما هو الفرق بينه وبين مستوى التشغيل الكامل ؟ • فإذا كان مفهوم المستوى الطبيعى للبطالة مرتبط بالبطالة الهيكلية فلا فرق اذن بين التشغيل الكامل والمستوى الطبيعى للبطالة • أم أن هناك مفهوم آخر وهو أن المستوى الطبيعى للبطالة يمثل ذلك المستوى الذى يصعب عنده على العاملين بأجر محاولة زيادة نصيبهم من الدخل القومى وبما يحقق درجة أعلى من استقرار الاسعار ومعدل للتضخم يقارب الصفر •

وننتقل الآن الى الجوانب المتعلقة بالسياسات الاقتصادية - وبداية فلا شك أننا نتفق جميعا أن الحياة الاقتصادية هى فى طبيعتها سلسلة من التوازنات فى الأمد القصير - وأن نقط التوازن فى الأمد الطويل من الصعب إعطائها وزنا كبيرا فى تحديد السياسات الاقتصادية الملائمة - باعتبار أنه كما قال كينز كلنا أموات فى الأمد الطويل • فالقول اذن أنه من الصعب على الحكومة تخفيض البطالة فى الأمد الطويل وأنه من الافضل قبول ما يسمى بالمعدل الطبيعى للبطالة تفاديا للتضخم - قول لا يمكن قبوله بسهولة خاصة فى بلادنا النامية • فما هو معدل البطالة الطبيعى فى مصر مثلا ؟ وأليس فى الامكان تغييره عن طريق عدد كبير من السياسات المتكاملة ؟ •

ويقودنا هذا فى النهاية الى التساؤل عن مدى انطباق ما قدمته الورقة من استعراض واف وواضح للفكر الاقتصادى بالنسبة للظواهر السائدة فى الدول الصناعية من البطالة والتضخم وما طرأ عليها من تغيرات على الظروف القائمة فى بلادنا النامية ، وما يترتب على ذلك من سياسات •

ولا شك أننا نفتقد جميعا وجود محاولات لقياس الكثير من الظواهر الاقتصادية فى بلادنا ومحاولة لتحديد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية وتفسيرها بما يساعد على اختيار السياسات المناسبة للعلاج •

تعقيب على بحث

« المفاضلة بين البطالة والتضخم دراسة نظرية تحليلية »

د. جوده عبد الخالق

أستاذ الاقتصاد - بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة

شكرا السيد الرئيس كان من دواعى سرورى أن أعلم حين جلوسى على المنصب أن الاستاذة الباحثة تلميذة سابقة لى ومبعث السعادة أمور متعددة أولها التواصل بين الاجيال فى معترف علمى كهذا ثانيا أثبت أن مؤتمر الاقتصاديين رغم ما اعتراه من تطور عبر الزمن لازال مظلله يستظل بها الاقتصاديون على اختلاف مواقع عملهم وأرجو أن يتسع صدر الباحثة بحكم العلاقة الخاصة التى تربطنا معا والتى اكتشفتها لتلقى مجموعة من الانتقادات التى يقصد بها فقط الجدل العلمى المخلص فى محاولة للتطوير ما اعتبره أنا نتاجا طيبا للباحثة فاعتقد أن هذه هى الدراسة النظرية الوحيدة أمام مؤتمرا لناقشته أنه أصبح من الامور الملحة جدا فى الترتب مستويات المؤتمر العلمى للاقتصاديين المصريين افساح رقعة كحد أدنى من الدراسات النظرية لأن الاغراق خلال الفترة الماضية فى الدراسات التطبيقية أدى الى تشعب الجدل دون طائل الى تسطيح المناقشة وأدى ثالثا الى الانهماك فى جدل ظاهرة اقتصادى وباطنه سياسى فى حقيقة الأمر أعتقد أنه من تابع بعمق الجدل الذى ثار فى النصف الاول من هذه الجلسة يشهد دليل على هذا كان نصفه الآخر فى الاقتصاد ونصفه الآخر خارج مجال الاقتصاد من هذا تكون سعادتى بهذه الورقة التى أسمتها الباحثة دراسة نظرية تحليلية وأسمحوا لى أن أخص الورقة فى عجالة شديدة جدا. الورقة تنقسم الى أربعة أقسام بخلاف المقدمة والخاتمة فى الجزء الأول تتحدث عن المفاضلة فى الفكر الكلاسيكى والفكر الكينزى بين التضخم والبطالة تتحدث فى الجزء الثانى عن منحنى فيليبس تحليل نظرى فى الجزء الثالث تتحدث عن فردية المعدل الطبيعى للبطالة والتفريعات المختلفة أما فى الجزء الرابع تتحدث عن فردية التوقعات الرشيدة. سوف يحتوى جزء من تعليقى على لغة البحث وأؤكد أن اللغة جاءت رصينة وسلسلة فى معظم الاحيان الا فى بعض المناطق يشعر فيها قارئ البحث أن هناك محاولة لترجمة أفكار عن لغة أجنبية غير سلسلة بالاضافة الى نقطة هامة وهى محاولة لمناقشة بعض الترجمات التى وردت

فى بعض المصطلحات الاقتصادية وفى تقديرى أن هذا هام لأنه أحد منجزات المؤتمر السنوى للاقتصاديين المصريين هو تدريب شباب الباحثين على ضبط استخدام مفردات اللغة المختلفة ايماننا بأن اللغة هى وعاء الفكر أولا فيما يتعلق بعلاقة فيليبس القارىء لهذا البحث سواء الى الاشارة فى الاماكن المحددة حرصا على الوقت يخرج من طباع أن الباحثة تسلم ضمنا بأننا ازاء علاقة سببية وكما أشار د ٠ رفيق منذ لحظات هل هى علاقة احصائية وهى مستمدة من تجربة مجتمع معين خلال فترة معينة فلها من الخصوصية مايجعل تناولها بحدس شديد ونحن نعلم أنه منذ حوالى ٤٠ أو ٥٠ سنة مضت دار فى ساحة الجدل بين علماء الاقتصاد السياسى مشكلة القياس بدون نظرية أو ما سسمى الارتباط الوهمى بين الظواهر الاقتصادية المختلفة أخش أن يكون منحنى فيليبس مثالا اخر بما يسمى بالقياس بدون نظرية أو للارتباط الوهمى بين الظواهر أو على أحسن الفروض هو ما عبر عن شىء فى الواقع انما يعبر عن شىء مخصوص بالبيئة الانجليزية وبيعض البيئات لفترة معينة وهذه فى الواقع مسألة تقودنا الى عملية القياس وكنت أتوقع أن تولى الباحثة جهدا فى متابعة الدراسات التى تمت لقياس علاقة فيليبس وأنا ذكرت ان علاقة فيليبس تمثل نموذج حى للقياس بدون نظرية وسأقابلها بعلاقة أخرى احصائية ولكن أساسها النظرى أكثر متانة الا وهى منحنى انجيل الذى نعرفه جميعا ويربط بين نسبة الانفاق على الطعام والشراب ذا متوسط الدخل طبقا المنطق الاقتصادى خلف علاقة انجيل أقوى كثيرا من المنطق الاقتصادى خلف علاقة فيليبس وربما فى الجزء الذى تسعى فيه الباحثة الى استعراض الدراسات القياسية التى حاولت اثبات مدى انطباق علاقة فيليبس من عدمه هذا الجزء يوضح كثيرا أن هناك عدة مشاكل تكمن خلف هذا القلق فى النتائج التى تم التوصل اليها بعض الباحثين أثبتوا وجود علاقة أو لم ينفوا على الأقل وجود علاقة والبعض الاخر لم يثبت وجودها فى تقديرى أن هناك عدة أمور من الناحية القياسية البحتة يجب الالتفات اليها وكنت أرجو لو أن الباحثة قد تناولتها بشىء من التفصيل هناك أولا مشكلة التحديد للعلاقة موضع الاختبار التجريبي أو العملى بمعنى ماهى المتغيرات التى تدخل وهل نعتمد نمونجا وحيدا المعادلة أو نعتمد عدة نماذج متعدد المعادلات أعتقد أنه ربما جزء من المشكلة يعود بالتحديد الى الاصرار على وجود نمذوج وحيد المعادلة بصرف النظر عما هو موجود فى الطرف الايمن وما هو موجود فى الطرف الايسر وأعتقد أن هناك مشكلة تحديد تكمن فى هذه النقطة

المشكلة الثالثة هى مشكلة قياس المتغيرات الداخلة فى العلاقة وتفاوت دقة قياس المتغيرات من مجتمع الى آخر ومن فترة الى أخرى . المشكلة الثالثة فى تقديرى أنها هامة جدا أنه العلاقة الاساسية التى ولدت هذا الجانب وهى علاقة فيليبس ثم استنباطها احصائيا بالاستناد الى بيانات لفترة تمتد لحوالى قرن من الزمان سنة ١٨٦١ حتى سنة ١٩٥٧ اذا تأملنا سنجد هذه الفترة شهدت أقصى فترات المد من الاقتصاد البريطانى وأقصى فترات الجزر الى الاقتصاد البريطانى ويتصور أن التغير الجوهرى فى البيئة الاقتصادية البريطانية فى المراحل المختلفة لهذه الفترة يمكن أن لا تتعامل بالمعنى الاحصائى نعم مجتمع واحد وانما هذا المجتمع الذى نأخذ منه عينة قد تغير خلال الفترة وبالتالي ينعكس هذا على توظيف البيانات المشاهدة فى محاولة استخلاص علاقات احصائية أقول هذا لأنه استوقفتنى ان الباحثة تسلم ليس ضمنا وانما أحيانا بشكل صريح ان هذه العلاقة علاقة سببية ولا أعتقد أنها علاقة سببية على الاطلاق لأنه لم يفلح أحد فى الكشف عن الخلفية النظرية التى تكمن خلفها بالنسبة ان هناك بعض التعميمات الواردة فى الدراسة وسأجتذب هنا تعميما واحدا فى الصفحة رقم ٢١ الباحثة تقول فى الفقرة الاخيرة ان أقوى اعتراض يمكن أن يقال فى هذه المفاضلة التى ظلت مسيطرة على أفكار صانعى السياسة فى أوروبا حقبة طويلة من الزمن انما يتمثل فى الوجود المتزامن بظاهرتى التضخم والبطالة التى أصبح مشكلة العصر الذى نعيشه أنا أعتقد ان هذا تعميم فى غير محله لأن هنا أنماط من الارتباط ان شئنا بين هذه المتغيرين نمط فى بعض الدول الرأسمالية المتقدمة وليس فى كلها ونمط فى الدول النامية ونمط فى الدول الاشتراكية وبالتالي هو ليس ظاهرة عامة ليس بالمقدر الذى استفاد من هذه الدراسة وهنا انتقل الى نقطة أخرى فى العرض د . سهير ذكرت انه كان لها اسهام فى العام الماضى فى دراسة تطبيقية حول مدى انطباق علاقة فيليبس على الواقع المصرى وان كان هذا أحد الأسئلة الذى سأسقطه لأنه نذكر للملاسف لم اضطلع على الدراسة ولكن فى الواقع سأطرح سؤال اخر اشار اليه د . رفيق فى تعليقه وهو الاتى : - كيف توظف هذه الاستنتاجات التى وصلت اليها الباحثة فى دراستها فى فهم الجدل الحاد الدائر الآن بين المدارس الاقتصادية المختلفة خلال السنوات الـ ١٥ أو ٢٠ الماضية هناك جدل بين الكينزى من الجدد وبين الكلاسيكى فى المحدثين وبين النقديين والسؤال هو أى فريق يستفيد من المقولات التى تطرحها علاقة فيليبس المستفاد أن النقديين هم

الفريق الذى رفع هذه الراية حتى يرفع شعارا على صعيد السياسة وهو فلتكف الحكومة عن التدخل فى مجريات الامور الاقتصادية لكن من منظور الكلاسيكية المحدثين ومن منظور الكنزيين المحدثين واذا أضفنا اليهم الفئات الراديكالية فى مجال الاقتصاد هل هذا يظل هو الوضع أم ماذا ، سانتقل الى جزء آخر من تعقيبى وهو خاص بلغة البحث وطبعا لن آخذ كل الأمثلة التى وردت سأعطى الكثير منها للباحثة لكن أود فقط أن أشير الى بعض الأمثلة هناك حديث عن ما يسمى الخداع النقدي وكلمة خداع تفيد أن طرفين طرف خادع واخر مخدوع أنا أتصور ان ترجمة الوهم النقدي قد تكون أكثر تعبيراً عن المعنى وهذا ليس من قبيل التعنت من ناحية التعبير وانما من ناحية الدقة فى الألفاظ نظرا مما للالفاظ من دلالة ايحائية فى الذهن وبالتالي من حمل المعنى فى أكثر من مكان تتحدث الباحثة عن ما يسمى بتصرفات السياسة الذى ينكر فى التعبير الموجود فى الادبيات يسمعى Policy Action وهى ترجمتها الى العربية ونظيرها بالفرنسية الى تصرفات السياسة يعطى شعور بعدم الراحة لأن يخلع عليها أهمية وايحاء ليس لها أعتقد انه لو استخدمنا تعبير مثل اجراءات السياسة الاقتصادية يعتبر هذا أكثر ايحاءا بالمعنى المطلوب أريد أن آخذ مثال اخر أو مثالين هناك أعتقد خطأ ص ٤ فى الفقرة الأولى الحديث فى هذا الجزء عن انعدام المفاضلة بين البطالة والتضخم فى الفكر الكلاسيكى والكينزى والجملة تقول ومع حدوث الازمة العالمية الكبرى اتضح أنه يمكن أن توجد البطالة مرتفعة وتستمر لسنوات عديدة وأصبح من غير المفيد وصف هذه الحالة بأنها حالة توازن مؤقت أعتقد المقصود هو حالة اختلال مؤقت ويمكن هذا على سبيل السهول ليس الا انا لمست مسرورا بتعبير التوقعات المستمدة من الماضى واريد اقتراح تعبير آخر ن فكر فيه هو التوقعات التلاثيمية أو التوأمية باعتبار أنها تتم توائما مع ماحدث فى الماضى الجزء الذى تتحدثين فيه عن ضرورة الاسراع الدائم لمعدل التضخم أعتقد أن التعبيرات تحتاج الى ضبط شديد وخصوصا فى استخدام كلمة فردية المعجل فى دراسة الاقتصاد الكلى كلمة المعجل تنسحب الى مبدأ الـ Acceleration ونحن لسنا ازاء علاقة هذا المبدأ وانما علاقة رفع معدل تغير المستوى العام للاسعار باستمرار وبالتالي يمكن استخدام الفردية التسريع بدلا من فردية المعجل يسهم فى فض الاشتباك الذى لايد سيحدث فى هذا المجال فى نهاية تعقيبى أود أن أشكر الباحثة على الجهد القيم والمخلص الذى بذلته فى اعداد هذه الدراسة وأود أن أنوه على كثرة عدد هوامش

الدراسة أو عدد المراجع التي أعتمدت عليها ولكنه فى حقيقة الأمر أجد أن هناك نزعة الاعتماد على المصادر الثانوية وليس المراجع الاولية المثال الكلاسيكى لهذا هو أنه فى الجزء الذى تحدثت عنه عن كينز والكلاسيكيين ليس هناك الاشارة الى مؤلف كينز الاساسى وهو النظرية العامة وأنا أقول هذا السبب لأنه بعد الثقة بهذا المؤلف الهام تجعل الاجيال الجديدة من الباحثين ينسون هذا الاسهام الضخم فى الفكر الاقتصادى الكينزى هذا من الناحية الموضوعية من الناحية الشكلية لابد من الاعتماد على المراجع الاساسية أو الاولية فى النهاية وفى نهاية تعقيبى أود لو أن الباحثة خاطبت تساؤلى الأول وهو الطريقة المقتصرة لتناولها للدراسات القياسية التى أجريت اختبار علاقة فيليبس فى ظروف تاريخية متباينة وما اذا كان المشاكلة التى أشارت اليها يمكن أن تسهم فى اماطة اللثام من بعض الغموض الذى يكتنف النتائج الواردة فى هذا الجزء وشكرا جزيلاً ٠٠